الاخْتِصَاصُ فِي النَّحوِ العَرَبِي

د.عماد مجيد علي المفرجي
مدرس
كلية التربية - جامعة كركوك

د.خيرالدين فتاح عيسى القاسمي
مدرس
كلية التربية - جامعة كركوك

مُلَخَّصُ البَحْثِ :

يهدفُ البحث إلى معالجةِ ظاهرةِ الاختصاصِ في النّحوِ العربي من خلالِ كونِهِ يشتركُ مَع القاعدةِ النحويّةِ في بيانِ ثوابتِ اللغةِ وقوانينِها ، والفرقُ بينهُما أنَّ القاعدةَ النحويّةَ تشملُ كلَّ جوانبِ اللُّغةِ صغيرِها وكبيرِها ،بينما يأتِي الاختصاصُ ليقفَ على وصفِ كثيرٍ من هذهِ القواعدِ ليضيفَ كمالاً على أوجهِ القواعدِ النّحويّةِ ٠ وكذلك استعمالُ النّحاةِ لهذا المصطلحِ في معظمِ المسائلِ النّحويّةِ من جهتي التنظير والتطبيق ، فأمّا التنظيرُ فيأتِي في موضوعاتِ أصولِ النّحوِ ، لأنّها تعدُّ هي أساسُ اللغةِ والتقعيدِ ، وعليها تُبنى القواعدُ والقوانينُ ، وأمّا التطبيقُ فيأتِي في أثناءِ معالجةِ النّصوصِ والمسائلِ النّحويةِ على جانبي التّركيبِ والدّلالةِ٠

ولا يتقيّدُ لفظُ الاختصاصِ بجنسٍ واحدٍ ،أو بمعنًى واحدٍ ، وإنّما يتكيّفُ على صيغٍ مختلفةٍ وبمعانٍ متعددةٍ، لتتلاءمَ معَ جميعِ المواضعِ التي يردُ فيها ، ولذلك تتنوّعُ ألفاظُ الاختصاصِ لتتناسبَ مع السياقاتِ التي تستعمل فيها ، وقدْ يطلقُ النّحاةُ مصطلحاتٍ غيرَ الاختصاصِ في ذاتِ المواضعِ ، ولكنّها تتفقُ معهَا في الدّلالةِ ، ولهذا السببِ وظفت في السّياقِ نفسهِ ، لأنَّها تأتِي من ظِلالِ لفظِ الاختصاصِ٠

المقدمةُ

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ ، والصلاةُ والسلامُ على النبيِّ الأمينِ ، وعلى آلهِ الطيبينَ وصحابتِهِ أجمعينَ٠

وبعدُ :

جاءَ هذا البحثُ محاولةً واضحةً؛لإظهارِ دقةِ النحاةِ في استعمالهم مصطلحِ الاختصاصِ في جميعِ الموضوعاتِ والمسائلِ النحويةِ سواءٌ أكانَ ذلكَ في الجانبِ التنظيري،أمْ في الجانبِ التطبيقي، إذْ إنَّ النحاةَ ذهبوا إلى تحليلِ كثيرٍ منِ المسائلِ النحويةِ بعدَ توظيفِهم لهذِه الكلمةِ أو مشتقاتِها في تقريبِ الدرسِ النحوي بما يلائمُ مسلماتِ النحوِ العربي٠

ولغرضِ إعطاءِ البحثِ منهجا فانّهُ صُيِّرَ في ثلاثةِ محاورَ:(في أصولِ النحوِ ،وفي التركيبِ النحوي ،ثمّ في الدلالةِ النحويةِ)؛ وإنّما جاءَ على هذا الترتيبِ اعتماداً على المعطياتِ الّتي تحصّلتْ بعدَ قراءةٍ ،لمعظمِ الكتبِ النحويةِ ومَسحِها،المطوّلةِ منها والمختصرةِ، ومعاينةِ النصوصِ الّتي وردَ فيها مصطلحُ الاختصاصِ في ثنايا هذهِ الكتبِ ٠

ولتعيينِ نقطةِ بدايةٍ منهجيةٍ نودُّ الإشارةَ إلى مصطلحِ الاختصاصِ في اللّغةِ والاصطلاحِ : فهو في اللّغةِ :" يقالُ : اختصّ فلانٌ بالأمرِ وتَخصّصَ لهُ إذا انفردَ ، وخَصّ غيرَهُ ، واختصّهُ ببرِّهِ ويقالُ: فلانٌ مُخِصٌّ بفلانٍ،أي خاصٌّ بِهِ "(١) ، وكذا يقالُ:" خَصّهُ بالشيءِ يَخُصّهُ خصًّا وخصوصًا ، وخصّصَهُ واختصّهُ :أفردَهُ به دونَ غيرِهِ "(٢)٠ أمّا في الاصطلاحِ فهو:" تفرّدُ

بعضِ الشيءِ بما يشاركهُ فيهِ جملتُهُ"(٣)وعلى هذهِ الرؤيةِ سوفَ تسيرُ خطواتُ البحثِ لتبيينِ أسبابِ التفردِ في بعضِ المسائلِ على بعضٍ من خلالِ الكشفِ عن الميزةِ التي برزتْ فيها ؛ وذلكَ لأنَّ " الشيءَ إذا اختصَّ بشيءٍ لم يجيء معَ غيرِهِ ".(٤)

وتكمنُ أهميةُ البحثِ في أثرِ هذهِ الكلمةِ في تقريبِ المادةِ العلميةِ مِن جانبين: الأوّلُ ؛ مِن خلالِ فصلِ المشتركاتِ النحويةِ وتحديدِ ما يحتاج إلى تقييدٍ، لأنَّ ما اختصَ به شيءٌ يكونُ بارزًا مِن الذي لا اختصاصَ فيهِ كما في اتفاقِ علماءِ العربيةِ على" أنَّ العربيةَ اختصتْ بحرفِ الضادِ "(٥).أما الجانبُ الثاني ،فمِن خلالِ التوافقِ الكبيرِ بينَ هذا المصطلحِ والقاعدةِ النحويةِ التي هِي:"قضيةٌ كليةٌ منضبطةٌ على جميعِ جزئياتِها".(٦)

أيْ هي عبارةٌ عَنْ فكرةٍ مكثفةٍ يمكنُ تطبيقُها على نحوٍ مطردٍ في المفرداتِ التي تشتركُ في صفةٍ واحدةٍ في الحكمِ؛وذلكَ نحو اتفاقِ النحاةِ على أنَّ(حيثُ وإذا) لا بدَّ أنْ تضافا إلى الجملِ (٧) والمعنى أنّهما مختصتانِ بالإضافةِ إلى الجملِ ،فأفادتْ هذهِ القاعدةُ الإيجازَ والاختصارَ ، كما أنَّ الاختصاصَ كذلك يفيدُ الإيجازَ والاختصارَ(٨).

ومِن هنا يظهرُ أنَّ الفرقَ بينَ القاعدةِ والاختصاصِ أنَّ القاعدةَ توضعُ للوصولِ إلى ثوابتِ اللغةِ ، أمّا الاختصاصُ فهوَ يشملُ وصفَ ما اختصتْ به الثوابتُ عندَ تحليلِ هذهِ القواعدِ.

ولهذا عندما نتكلمُ على الاختصاصِ من جهةِ أصولِ النحوِ والتركيبِ في النحوِ العربي ،فإنّما نتكلمُ على الثوابتِ التي لا تتغيرُ ولا تتجددُ ولا تتطورُ ،وإنّما هيَ مسلماتٌ نحويةٌ توصّلَ علماءُ النحوِ إليها بعدَ استقرائِهم لمادةِ اللغةِ العربيةِ ،وهذا هوَ الجانبُ الأهمُّ في اللغةِ لوصفِ القواعدِ النحويةِ ،وبيانِ ما اختصتْ بها. أمّا من جهةِ اختصاصِ الدلالةِ فإنّهُ يبقى في دائرةِ التجددِ والتطورِ بتطورِ اللغةِ ودلالاتِها.

ومِن مقتضياتِ هذا البحثِ لزومُ الإشارةِ إلى أنّ المرادَ بـ(الاختصاصِ)هو ما يشملُ كلَّ جزئياتِ النحوِ التي وظّفَ النحاةُ فيها استعمالَ هذا المصطلحِ ،وليسَ موضوعَ الاختصاصِ المعروفَ والمتناولَ في بابِ النداءِ حسبُ.

المبحثُ الأولُ:الاختصاصُ في أصولِ النحوِ

==

تُعَدّ أصولُ النحوِ المدخلَ الرئيسَ لتحليلِ جميعِ المسائلِ النحويةِ التي استقرّتْ في مَظانِ المصنفاتِ النحويةِ والدرسِ النحوي؛ لأنَّ هذهِ الأصولَ هيَ المرجعُ الذي يُحقّقُ النحاةُ فيها نصوصَهم، ويوازنونَ مِن خلالِهِ تراكيبَهم ، لِيتمكّنوا في نهايةِ الأمرِ مِن رَصْدِ جميعِ المتعلقاتِ والفروعِ ،وإرسالِها إلى أُصولِها لِيصحَّ الأساسُ والبناءُ النحوي.وانطلاقاً مِن هذهِ الفكرةِ كانتِ البدايةُ مَعَ موضوعاتِ أُصولِ النحوِ الّتي وردتْ فيها ألفاظُ الاختصاصِ بعدَ أنْ وُظِّفتْ لِتحديدِ الغرضِ الّذي يؤدّيهِ هذا اللفظُ .

ففي بابِ **السماع** يذكرُ سيبويه(ت ١٨٠هـ) أنّهُ لم يُسمعْ زيادةُ الألفِ والنونِ لغيرِ المذكرِ،إذ قالَ:"هذا بابُ ما لحقتْهُ نونٌ بعدَ ألفٍ فلمْ ينصرفْ في معرفةٍ ولا نكرةٍ ،وذلكَ نحوَ عطشانَ ،وسكرانَ ،وعجلانَ وأشباهِها ،وذلكَ أنّهمْ جعلوا النونَ حيثُ جاءتْ بعدَ ألفٍ ،كألفِ حمراءَ ،لأنّها على مثالِها في عدّةِ الحروفِ والتحرّكِ والسكونِ ،وهاتانِ الزائدتانِ قد اختصّ بالمذكرِ،ولا تلحقُهُ علامةُ التأنيثِ ،والمؤنثِ ،ولمؤنثِ سكرانَ بناءٌ على حِدَةٍ كما أنّ لمذكرِ حمراءَ بناءٌ على حِدَةٍ ".(٩)

إذْ استندَ سيبويه إلى لغةِ العربِ في إثباتِ اختصاصِ الألفِ والنونِ الزائدتينِ مطلقاً بالمذكرِ نكرةً ومعرفةً ، ومن ثمّ البناءُ عليها في عدمِ الصرفِ٠

وهذا أمرٌ عُرِفَ عندَ النحاةِ فمِن ذلكَ ما قالهُ ابنُ مالكٍ (ت ٦٧٢هـ): " كلُّ صفةٍ على فعلانَ لا يَلحَقُها تاءُ تأنيثٍ إمّا لأنّ لها مؤنثاً على "فَعْلى" فاستُغني به كـ"سكرانَ" ،و"غضبانَ " ،وإمّا لكونِها صفةً لا مؤنثَ لها كـ"لَحْيانَ" وهو الكثيرُ اللِّحيةِ "(١٠)٠ ،

وهذا اتصافٌ لبعضِ جوانبِ اللغةِ تتفردُ لتختصّ بميزاتٍ كانَ الاعتمادُ في تثبيتِها على المسموعِ عن العربِ٠

وكذلكَ بيّنَ سيبويه أنّ هناكَ أسماءً معينةً اختصتْ في النداءِ وضعًا، إذ قالَ :"ويدلّكَ على أنّهُ اسمٌ للمنادى أنّهم لا يقولونَ في غيرِ النداءِ: جاءتني خَباثِ ولَكاعِ ولا لُكَعُ ولا فُسَقُ ،فإنّما اختصّ النداءُ بهذا الاسمِ أنّ الاسمَ معرفةٌ ٠٠٠٠ومِن هذا النحوِ أسماءٌ اختصّ بها الاسمُ المنادى لا يجوزُ منها شيءٌ في غيرِ النداءِ نحو: يا نومانُ،ويا هناهُ، ويا فلُ"٠(١١)

فهذهِ الأسماءُ لزمتْ هذا الموضعَ في اللغةِ ، وكلُّها ممنوعةٌ من الصرفِ على جهةِ التركيبِ في بابِ النداءِ ، ولا تَرِدُ في مكانٍ آخر، لاختصاصِها بهذهِ المواضعِ والأحكامِ ٠

وقد ذهبَ أحدُ المحدثين (١٢) إلى أنّ في قولِ سيبويه تناقضًا ؛ لأنّ هذهِ الأسماءَ تردُ في النداءِ وغيرهِ ، في حين يقولُ سيبويه : إنّها مختصٌّ بالنداءِ كما تقدمَ ؛ ونحنُ لا نجدُ في ذلكَ تناقضًا ،لأنَّ كلَّ كلامٍ إنّما ينبني على الأحكامِ الواردةِ فيهِ، والأحكامُ تتغيرُ بحسبِ تغيرِ المواضعِ في اللغةِ ، فتغيرُ الأحكامِ سببٌ وجيهٌ في تناوبِ هذهِ الأسماءِ في موضوعاتٍ مختلفةٍ٠

وخيرُ دليلٍ على ذلكَ قولُ الرضي(ت ٦٨٨هـ) أنَّ هذهِ الأسماءَ حتّى لو خرجتْ عن مسارِها من النداءِ بأنْ استعملتْ في العلميةِ التي لا تقييدَ فيها (١٣)، فأنّها ستبقى على أصلِها في عدمِ الصرفِ وذلكَ بقولهِ : "٠٠٠فُعَلُ ،المختصُ بالنداءِ فرّعوا عليهِ أنّكَ إذا سمّيتَ بها فُعَلُ لا ينصرفُ اتفاقًا نحو"فُسَقُ" عَلمًا ،للعدلِ والعلميةِ "٠(١٤) فهذهِ الأسماءُ مشتركةٌ في المجيءِ في بابِ النداءِ والاسم الذي لا ينصرفُ وضعًا واختصاصًا (١٥)،وهو لا ينافي الطبيعةَ اللغويةَ التي لا تمنعُ التسميةَ بهذا الوزنِ ،ولكنْ شريطةَ أنْ لا تخالفَ القاعدةَ الأصليةَ ، وهي منعُ الصرفِ ،لأنَّ هذا الأمرَ محطُّ إجماعٍ بينَ النحاةِ كما هو واضحٌ من قولهِ :اتفاقًا٠

وقدْ يأتي الاختصاصُ سبيلاً لإثباتِ قاعدةٍ نحويةٍ ؛وذلكَ اعتمادًا على **السماع والقياس** ،إذْ وقعَ ذلكَ عندَ ابنِ الانباري(ت ٥٧٧ هـ) حينَ ذهبَ إلى الاستدلالِ على فعليّةِ (عسى) ، إذ قالَ : "٠٠٠والدليلُ على ذلكَ أنّهُ يتصلُ به تاءُ الضميرِ ،وألفهُ ،وواوهُ،نحو :عسيتُ ،وعسيَا ،وعسَوا ،قالَ اللهُ تعالى :(فَهَلْ عَسَيْتُم إنْ تَولّيتُم) (١٦)فلّما دخلتُه هذهِ الضمائرِ كما تدخلُ على الفعلِ نحو قمتُ ،وقاما ،وقامُوا ،وقمتُم ،دلّ على أنّهُ فعلٌ،وكذلكَ أيضًا تلحقُهُ تاءُ التأنيثِ الساكنةِ التي تختصُ بالفعلِ نحو :عستْ المرأةُ،كما تقولُ :قامتْ وقعدتْ ،فدلّ على أنّهُ فعلٌ " ٠(١٧)، فقدْ استدلَّ بالسّماعِ من خلالِ القرآنِ الكريمِ ، وقاسَ على الفعلِ (قامَ) لإثباتِ فعليّةِ {عسى} كون أنّ هذهِ الكلمةِ قبلَتْ ما تختصُ به الفعلِ٠

وقدْ سارَ ابنُ الخبازِ(ت ٦٣٩ هـ) على خُطى ابنِ الأنباري في تحقيقِ هذا الأمرِ ،وبيّنَ سببَ عدمِ التصرفِ في هذا الفعلِ ،بيدَ أنّهُ اعتمدَ إلى دليلٍ معنوي ،وهو الاختصاصُ بالمستقبلِ ،إذْ قالَ : " عسى ، وهي فعلٌ لقولِكَ : عسيتُ ، وعستْ ، ولا يصرّفُ ، لأنّ معناهُ الطمعُ والرجاءُ المختصُ بالمستقبلِ فلمْ يحتجْ إلى التصرّفِ "٠(١٨)

وفي أثناءِ الحديثِ عن "لاتَ" يذكرُ النحاةُ أنّها اختصتْ بحذفِ اسمِها أو خبرِها ،ولكنّ الكثيرَ في المسموعِ حذفُ اسمِها وبقاءُ خبرِها ،قالَ ابنُ عقيلٍ (ت ٧٦٩ هـ) : " وأمّا "لاتَ" فهي لا النافيةِ زيدتْ عليها تاءُ التأنيثِ مفتوحةً، ومذهبُ الجمهورِ أنّها تعملُ عملَ ليسَ فترفعُ الاسمَ وتنصبُ

الخبرَ،لكنْ اختصّتْ بأنّها لا يذكرُ معها الاسمُ والخبرُ معًا بلْ إنّما يُذكرُ معها أحدُهما ،والكثيرُ في لسانِ العربِ حذفُ اسمِها وبقاءُ خبرِها "٠(١٩)

وقد أوضحَ ابنُ هشامٍ(ت ٧٦١هـ) أنّه وإنْ كانتْ هناكَ آراءُ متعددةٌ في هذهِ المسألةِ إلاّ أنّهُ " على كلِّ قولٍ فلا يذكرُ بعدَها إلاّ أحدُ المعمولَينِ،والغالبُ أنْ يكونَ المحذوفُ هو المرفوعَ "٠(٢٠) فالذي اتّفقَ عليهِ النحاةُ أنْ يُحذفَ أحدُ المعمولينِ ، وإنْ كانَ الأرجحُ أنْ يحذفَ المرفوعُ ، ولكنّ الأهمّ في هذهِ المسألةِ هو اختصاصُ " لاتَ " كما بيّنهُ الأشموني(ت ٩٢٩هـ) ، إذْ قالَ : " واختصّتْ " لاتَ " بأنّها لا يذكرُ معها معمولاها معًا ، بلْ إنّما يذكرُ معها أحدُهما "٠(٢١)

ومِن أنواعِ الاختصاصِ الذي انبنى على المسموعِ في المسموعِ أيضًا اختصاصُ **"البنيةِ"** ،والمرادُ بهِ أنّ الكلماتِ تتقيدُ بصيغِها التي لا تتغيرُ من حيثُ جنسُها ،إذ لو كانَ جائزًا لتحوَّلتْ الكلمةُ من جنسِها إلى جنسٍ آخر، وهذا يعني خلطًا لأساسياتِ اللغةِ ،ومن ثمّ تداخلاً للقواعدِ والصيغِ وهذا أمرٌ لا يقبلُهُ المنطقُ اللغويّ٠

فمِن ذلكَ ما أشارَ إليهِ سيبويه ،إذْ قالَ : " ٠٠٠وثباتُ الواوِ خطأٌ ؛ لأنّهُ ليسَ في الأسماءِ واوٌ قبلَها حرفٌ مضمومٌ ؛ وإنّما هذا بناءٌ اختصّ بهِ الأفعالُ "٠(٢٢)

ويبدو أنّ هذا موضعُ اتفاقٍ بينَ النحاةِ إذْ يذكرُ المبرّدُ(ت ٢٨٥هـ) أنّ الكلمةَ لا يمكنُ أنْ تخرجَ عن شكلِها لتنتقلَ إلى شكلٍ آخرٍ يخالفُها في الصفاتِ والعلاماتِ إذْ إنّ كلَّ صيغةٍ تقومُ بوظيفةٍ معينةٍ ولها وزنُها التي تردُ في اللغةِ ،إذْ قالَ : " وكذلكَ فُعِل لا يكونُ في الأسماءِ ،إنّما هو بناءٌ مختصٌ به الفعلُ الذي لم يُسمَّ فاعلهُ نحو: ضُرِبَ وقُتِلَ "٠(٢٣)

ولهذا نجدُ الرّضي قد أصّلَ لمثلِ هذا الكلامِ ،إذْ قالَ: " أصلُ كلِّ نوعٍ ألاّ يكونَ فيهِ الوزنُ المختصُ بنوعٍ غيرهِ "٠(٢٤)

وقدْ جعلَ السيوطي(ت ٩١١هـ) ذلكَ ضابطًا ،إذ قالَ : " لا يوجدُ في الأسماءِ المعربةِ اسمٌ آخرهُ واوٌ قبلَها ضمةٌ ،لأنّهم أرادوا تخصيصَ الفعلِ بشيءٍ لا يوجدُ

في الاسمِ ،كما خصّوا الاسمَ بشيءٍ لا يوجدُ في الفعلِ ،ولأنّهُ لو كانَ لأدّى إلى اجتماعِ ما يستثقلُ في النَسبةِ والإضافةِ ،فلذلكَ رُفِضَ وأمّا "السّمندو"(*) فاسمٌ أعجمي ،وأمّا "هو" فمبني ،وأمّا الأسماءُ الستةُ فالواوُ فيها بمنزلةِ الحركةِ "٠(٢٥)

ولا شكّ أنّ لفظَ الاختصاصِ قد جاءَ مساندًا لإثباتِ هذا التقعيدِ من خلالِ بيانِ أنّ هناكَ صِيغًا تختصّ في الجنسِ الذي تردُ فيهِ ، أيّ أنّه متى أُطلِقَ في الكلامِ ، فإنّهُ لا يكونُ المقصودُ منهُ إلاّ ما وُضِعَ لهُ في اللغةِ ، وتختصُّ في الجنسِ الذي تردُ فيهِ ٠

وبما أنّ الكلامَ جارٍ على اختصاص وضعِ الألفاظِ سَماعا،فقد أخرجَ النحاةُ ألفاظاً بعينِها لكونِها مختصّةً بوضعٍ لغويٍّ محددٍ ، وفيما يأتي بعضُ النصوص لبيانِ ذلك:

ـ أجل: تختص بالخبر	مغني اللبيب ٢٠/١
ـ أي: حرف بمعنى" نعم " لكنها مختصة بالقسم	الجنى الداني ٢٣٤
ـ أيمن: المختص بالقسم اسم لا حرف	مغني اللبيب ١٠٠/١
ـ بات:لها معنيان اشهرهما اختصاص الفعل بالليل،	
كما اختص الفعل "ظل" بالنهار	:خزانة الأدب ٤٣/٣
ـ بلى: حرف جواب يختص بالنفي وتفيد إبطاله	مغني اللبيب ١١٣/١
ـ "ذي": موصولة مختص بطي ،	
ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال عنهم	= ٤٢١/٢
ـ عوض: ظرف لاستغراق المستقبل إلا أنه مختص بالنفي	= ١٥٠/١
ـ كافة : مختص بمن يعقل٠	= ٥٦٤/٢

ـ كل: مختص بالنكرات شرح الرضي ٣٢٧/٣
ـ كم: الخبرية تختص بالماضي أوضح المسالك ٢٣٣/٤
ـ منذ ومذ: مبنيتين،وهما مختصتان بابتداء الغاية في الزمان ، كما أنّ "من" تختص بابتداء الغاية في الزمان أسرار العربية: ٢٧٢
ـ هل: مختصة بطلب التصديق ، وبقية الأدوات مختصة بطلب التصور مغني اللبيب ٧١/١
ـ وا: حرف نداء مختص ببيان الندبة الجني الداني ٣٥١
ـ ومنها بيان شهرة اختصاص الفعل نحو (خُلِقَ الإنْسَانُ ضَعِيفاً)الأنبياء:٣٧ أسرار النحو ١٠١

وقريبًا مِن هذا البابِ يتناولُ النحاةُ الاختصاصَ في المسائلِ التي" اختصّتْ بالضرورةِ "،أو جعلِها على سبيل الإطلاقِ" بنفي الاختصاصِ" عنْهَا ٠

فمِن الأوّلِ: ما ذكرهُ الرّضِي في حديثِهِ عَن المعطوفِ على الجملةِ الشرطيةِ في مثلِ قولِهِم : تُحمدْ إنْ تأمرْ بالمعروفِ وتُشكرُ قائلاً: "٠٠٠فعندَ النحاةِ الرّفعُ في ذلكَ الجوابِ لأحدِ وجهينِ إمّا لكونهِ في نيّةِ التقديمِ ،وإمّا لنيّةِ الفاءِ قبلَ الفعلِ ،وفيهِ نظرٌ ؛لأنّ هذين الوجهينِ مختصانِ بالضرورةِ "٠(٢٦)، فقدْ عدّ الرفعَ في (تُشكرُ) إذا كانَ على نيّةِ التقديمِ أو على الوقوعِ بعدَ الفاءِ مختصٌّ بالضرورةِ ، ومتى أُطلِقَ هذا الحكمُ فإنّ المرادَ أنّه لا يُلجأ إليَهِ في الاختيارِ٠(٢٧)

وقد استعملَ ابنُ هشامٍ التوظيفَ نفسَه في بابِ (أنْ المخففة)، أنّ اسمَها يكونُ ضميرًا محذوفًا إذْ قالَ: " وأنّ هذهِ ثلاثيةُ الوضعِ،وهيَ مصدريةٌ أيضًا ،وتنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبرَ خلافًا للكوفيينِ ،زعمُوا أنّها لا تعملُ شيئًا ، وشرطُ اسمِها أنْ يكونَ ضميرًا محذوفًا ، وربّما ثَبتَ ،كقولهِ :

فَلَوْ أنْكِ فِي يَومِ الرّخاءِ سَألْتِنِي طَلاقَكِ لَمْ أبْخَلْ وأنْتِ صَدِيقُ(٢٨)

وهوَ مختصٌّ بالضرورةِ "٠(٢٩)

فالحصرُ الذي يعطيهِ لفظُ :مختصٌّ هوَ تقعيدٌ ؛ بأنّ كلَّ ما يردُ في هذا البابِ ،وقد ظهرَ الضميرُ فيهِ ،فهوَ مختصٌّ بالضرورةِ ، وقد فسّر الدّماميني(ت ٨٢٨ هـ) قولَهُ : مختصٌّ بالضرورةِ على أنّهُ " لا يستعملُ في سَعةِ الكلامِ على الأصحِّ "٠(٣٠)

ومثالُ الثّانِي: ما جاءَ في أثناءِ كلامِ النحاةِ على تنوينِ الترنّمِ بأنّ هذهِ العلامةَ لا تختصُّ بالاسمِ، وإنّما لَها الحريةُ في الدخولِ على الاسمِ والفعلِ والحرفِ على حدٍ سواء٠

فقد أوردَ ابنُ هشامٍ (٣١) نفيَ اختصاصِ هذا التنوينِ بالاسمِ بِقولِهِ: "٠٠٠ولا يختصّ هذا التنوينُ بالاسم ، بدليلِ قولِهِ :

أَقِلّي اَللّوْمَ عَاذِلَ والْعِتَابَنْ وَقُولِي إنْ أصَبْتُ لَقَدْ أصَابَنْ (٣٢)

وبنفي الاختصاصِ هذا خرجَ تنوينُ الترنّم بخلافِ أقسامِ التنوينِ الأربعةِ (التمكينِ ،والتنكيرِ، والمقابلةِ ، والعوضِ) فإنّ هذه الأقسامَ " مختصّةٌ بالاَسم "٠(٣٣) ولكنّ إطلاقَ التنوينِ على هذهِ العلامةِ لا يعني أنّهُ ذلكَ التنوينُ المختصُّ بالاسمِ إذْ نَجدُ الخُضري قدْ حقّقَ هذه المسألةَ، بقولهِ :" قدْ علمتَ أنّ تسميتَها تنوينًا مجازٌ،فلا يشملُهُما ؛لأنّ الشيءَ إذا أطلقَ إنّما يَنصرفُ لحقيقتهِ "٠(٣٤)

ومِن ذلكَ أيضًا عدمُ اختصاصِ (ياءُ الضميرِ) إذْ نَرى ابنَ عقيلٍ وهوَ يتحدثُ معقّبًا على كلامِ ابنِ مالكٍ بأنّ مِن علامةِ الفعلِ (يافعلي)، إذ قالَ: " وإنّما قالَ المصنّفُ "يافعلي"ولمْ يقلْ : ياءُ الضميرِ؛ لأنّ هذه تدخلُ فيها ياءُ المتكلمِ ، وهيَ لا تختصُّ بالفعلِ بل تكونُ فيهِ"٠(٣٥)، فنفي الاختصاصِ هنا أفادَ أنّ في ياءِ الضميرِ عمومًا ، وفي مجيئهِ مع الفعلِ خصوصًا ، والياءُ في افعلي في الحقيقة ياءُ المخاطبةِ " وياءُ المخاطبةِ مختصةٌ بالأفعالِ "٠(٣٦)،وفي هذا قالَ

السّجاعِي(ت١١٩٧هـ):"وإنّما لمْ يقلْ:ياءُ الضميرِ أو ياءُ المتكلّمِ؛لأنّهُمَا يشتركانِ في لحوقِهِما الاسمَ والفعلَ والحرفَ،نحو:مرّ بي أخي فأكْرَمَنِي "٠(٣٧)

والمعنى أنّ هذا الضميرَ لا يتقيدُ معَ جنسِ الفعلِ بل يتوزعُ في الدخولِ على الاسمِ والفعلِ والحرفِ أيضًا٠

أمّا الاستدلالُ **باستصحابِ الحالِ** ،الذي يكونُ إمّا في أصلِ الوضعِ وإمّا فِي أصلِ القاعدةِ أو غيرِهما من الأقسامِ المعروفةِ في هذا البابِ (٣٨)، فقدْ وَجَدْنا أنّ النحاةَ وظّفُوا مصطلحَ الاختصاصِ تحتَ قسمِ أصلِ الوضعِ ، إذْ استدلّوا على أنّ " الباءَ هي الأصلُ في القَسَمِ ،والذي يدلّ على أنّها هيَ الأَصلُ أنّها تَدخلُ على المضمرِ والمظهرِ،والواوُ تدخلُ على المظهرِ دونَ المضمرِ،والتاءُ تختصُّ بـ اسمِ اللهِ تعالى دونَ غيرِه ،فلمّا دخلتْ الباءُ على المظهرِ والمضمرِ ،واختصّتْ الواوُ بالمظهرِ ،والتاءُ بـ اسمِ اللهِ تعالى ،دَلّ على أنّ الباءَ هيَ الأصلُ "٠(٣٩)

فالحُكمُ على أنّ الباءَ أصلٌ في القَسَمِ دون الواوِ والتاءِ إنّما جاءَ لعمومِ الاستعمالِ معَ الظاهرِ والمضمرِ،واختصّتْ الواوُ بالظاهرِ ،كَمَا اختصّتْ التاءُ بلفظِ الجلالةِ ٠ ولابدّ أنّ فرعيةَ هذينِ القسمينِ هيَ سببُ الاختصاصِ (٤٠)؛ لأنّ في الأصالةِ شمولاً، وفي الفرعيةِ تفرداً ، وبهذا شملتْ الباءُ بالأصالةِ الواوَ والتاءَ،وتفرّدتْ الواوُ بالظاهرِ ، وتفرّدتْ التاءُ بلفظِ الجلالةِ٠ولهذا يقولُ النّودهِي (ت١٢٥٤هـ) إنّ تاءَ القَسَمِ: " مختصّةٌ : أيْ أنّ التاءَ لا تدخلُ على جميعِ الأسماءِ المظهرةِ بل على كلمةٍ واحدةٍ فقطْ وهيَ كَلمةُ "الله"٠(٤١)

كمَا وقفَ الخُضَري(ت ١٢٨٨هـ) معَ هذا الدليلِ ، إذْ قالَ: " إنّ الأصلَ في "هلْ" أنْ تختصَّ بالفعلِ لكونِها بمعنى (قد) كما هيَ في:(هَلْ أَتَى عَلَى الإِنسَانِ حِينٌ مِن الدَّهْرِ)(٤٢) "٠(٤٣)وقد نَسبَ السّمينُ الحلَبي(ت٧٥٦هـ) هذا الرّأيَ للزمخشري (٤٤) ، ومجيءُ (هل) بمعنى قد لا إشكالَ فيهِ، وإنّما الإشكالُ في كونِ أصلها بمعنى قد ؛ لأنّ المرادي يجعلُ ذلكَ بعيدًا٠(٤٥)

ويردُ الاختصاصُ في العاملِ النّحوي ،والتّعليلِ النّحوي ، وقد تمّ تناولُهُما في هذا المقامِ نظرًا؛ لأنّ النحاةَ يرونَ أنّهما يرجعانِ إلى أصولِ النحوِ العربي، والفكرِ النّحوي النّيرِ٠

ويمكنُ القولُ:إنّ لفظَ الاختصاصِ يردُ في بابِ **العاملِ النحوي** بنحوٍ أظهرَ مِن باقي المسائلِ ؛لأنّ النحاةَ يتحدثونَ على نحوٍ مباشرٍ" أنّ الاختصاصَ موجبٌ للعملِ "٠(٤٦)

وذلكَ في تقسيمِ العاملِ على مختصٍّ ،وغيرِ مختصٍّ ،وأنّ المختصَّ هوَ الذي يعملُ ، وغيرُ المختصِّ لا يعملُ٠

مِن ذلكَ حروفُ الجّرِ،قالَ ابنُ الانباري : " إنْ قالَ قائلٌ :لِمَ عملتْ هذهِ الحروفُ الجرَّ؟ قيلَ :إنّما عمِلتْ ،لأنّها اختصّتْ بالأسماءِ ،والحروفُ متى كانتْ مختصّةً وجبَ أنْ تكونَ عاملةً "٠(٤٧)

وقدْ عدّ الدكتورُ مُحمّد خيرِ الحلواني أنّ في اختصاصِ العاملِ دلالةٌ على منطقيّةِ اللّغةِ العَرَبِيّةِ ، إذْ قالَ : " لقدْ وجدَ النحاةُ في استقراءِ العربيةِ ظاهرةً لا تخلو من دلالةٍ على منطقيّةِ هذه اللغةِ ، وهي أنّ هذهِ الحروفَ العاملةَ هيَ الحروفُ التي تختصُّ بالأسماءِ ، فلا تباشرُ الأفعالَ ، أو تختصُّ بالأفعالِ فلا تباشرُ الأسماءَ ، وتبيّنَ لَهُم أنّ الحرفَ الذي لا اختصاصَ لهُ بأحدِ القبيلينِ لا عملَ لهُ "٠(٤٨)

ولكن لابد في" اختصاصِ العاملِ من التفصيلِ والتمييزِ إنَّ هناكَ ما هوَ مختصٌّ ولكنّهُ ليسَ بالضرورةِ أنْ يكونَ عاملاً كـ اختصاصِ "قد ،والسينِ ،وسوفَ ،وأل التعريفِ " إذ وقفَ النحاةُ أمامَ هذا النوعِ مِن الاختصاصِ لإزالةِ هذا التداخلِ في كونِهِ مختصّاً، ولمْ يعملْ مستعملينَ أسلوبًا منطقّيًا ،وهوَ إذا كانَ المختصُ كالجزءِ من الكلمةِ لمْ يعملْ وعدّوا هذهِ العلاماتِ كالجزءِ٠

وقد انتبهَ المُرادي(ت ٧٤٩هـ) لهذا التداخلِ وعالَجَهُ بنحوٍ دقيقٍ حينَ قسّمَ الحرفَ المختصَّ على ثلاثةِ أقسامٍ ،إذْ قالَ: " وأمّا أقسامُ الحرفِ فثلاثةٌ : مختصٌّ بالاسمِ ،ومختصٌّ

بالفعلِ ، ومشتركٌ بينَ الاسمِ والفعلِ٠٠ فأمّا المختصُّ بالاسمِ فلا يخلو مِنْ أنْ يتنزَّلَ منهُ منزلةَ الجزءِ أو لا ،فانْ تنزّلَ منهُ منزلةَ الجزءِ لمْ يعملْ "كـ لامِ التعريفِ "وإنْ لمْ يتنزّلْ منزلةَ الجزءِ فحقّهُ أنْ يعملَ ،لأنّ ما لازمَ شيئًا ،ولمْ يكنْ كالجزءِ منهُ أثّرَ فيهِ غالبًا٠٠٠وامّا المختصُّ بالفعلِ ،فانَّ تنزلَ منهُ منزلةَ الجزءِ لمْ يعملْ كحرفِ التنفيسِ ،وإنْ لمْ يتنزّلْ منهُ منزلةَ الجزءِ ،فحقّه أنْ يعملَ٠٠٠وإمّا المشتركُ ،فحقّهُ ألاّ يعملَ لعدمِ اختصاصهِ "٠(٤٩)، ومعنى " أنْ تُنزّلَ منهُ منزلةَ الجزءِ" فإنّ هذا يعودُ إلى القاعدةِ النّحويةِ التي منها : " جزءُ الشيءِ لا يعملُ فيهِ "٠(٥٠)

وعلى هذهِ القاعدةِ النحويةِ يستندُ النحاةُ لبيانِ عدمِ العملِ في هذهِ المختصّاتِ التي تحملُ صفةَ الجزءِ من الكلمةِ ٠

وأمّا **التعليلُ** فقد أخذَ جانبًا ملفتًا للنظرِ؛ وذلكَ عندَ البحثِ عن أسبابِ الاختصاصِ في بعضِ المسائلِ النحويةِ والعلّةِ في اختيارِ اللفظِ لهذا المسلكِ دونَ غيرهِ٠

ففي بابِ اسمِ "ما"و"لا" المشبهتينِ بـ(ليسَ) تناولَ الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) هذا الشبهَ ولكنّهُ بيّنَ أنَّ هناكَ تقاربًا بينَ (ما) ،و(ليسَ) أكثرَ منه مع (لا) وعلّلَ ذلك بقولهِ : "٠٠٠إلاّ أنَّ "ما" أوغلُ في الشبهِ بـ(ليسَ)؛لاختصاصِها بنفي الحالِ"٠(٥١) ، وقد بيّنَ ابنُ يعيشَ سببَ هذا الاختصاصِ بقولهِ : " ٠٠لأنَّ (ما) لنفي الحالِ لا غيرُ و(لا) قد يكونُ لنفي الماضي نحو قولهِ تعالى:(فَلاَ صَدَّقَ وَلاَ صَلَّى) (القيامة:٧٥)أيْ لَمْ يصدِّق ، ولَمْ يُصلِّ ٠٠٠فلّما كانت (ما) ألزمَ لنفيِ ما في الحالِ كانتْ أوغلَ في الشبهِ بـ(ليسَ) مِنْ (لا) ،فلذلكَ قلَّ استعمالُ (لا) بمعنى ليسَ ، وكَثُرَ استعمالُ (ما) ، فكانتْ أعمَّ تصرّفًا فعملتْ في المعرفةِ والنّكرةِ "٠(٥٢) فاختصاصُ (ما) بنفي الحالِ فقطْ جعلَتْهُ أقربَ لـ(ليسَ) من (لا) لأنَّ (لا)تنفي الماضي أيضًا٠

كما وقفَ الرّازي(ت ٦٠٦هـ) موضحًا علّةَ اختصاصِ الإعرابِ في آخرِ الكلمةِ بقولهِ: " إنّما اختصَّ الإعرابُ بالحرفِ الأخيرِ من الكلمةِ لوجهينِ ،الأولُ :أنَّ الأحوالَ العارضةَ للذاتِ لا توجدُ إلاّ بعدَ وجودِ الذاتِ ،واللفظُ لا يوجدُ إلاّ بعدَ وجودِ الحرفِ الأخيرِ منهُ ،فوجبَ أنْ تكونَ العلاماتُ الداخلةُ على الأحوالِ المختلفةِ المعنويةِ لا تحصلُ إلاّ بعدَ تمامِ الكلمةِ ٠ الثاني : أنَّ اختلافَ حالِ الحرفِ الأوّلِ والثّاني مِن الكلمةِ للدلالةِ على اختلافِ أوزانِ الكلمةِ ،فلمْ يبقَ ،لقبولِ الأحوالِ الإعرابيةِ إلاّ الحرفُ الأخيرُ من الكلمةِ "٠(٥٣)

إذْ نظرَ الرّازي إلى اختصاصِ الإعرابِ في آخرِ الكلمةِ مِن الجانبِ التركيبي والحسِّي في الكلمةِ المعربةِ ،

في حينِ نجدُ ابنَ القيمِ (ت ٧٥١هـ) يقفُ على الجانبِ المعنوي في علّةِ اختصاصِ الإعرابِ بالأواخرِ ،إذ قالَ :" اختصّ الإعرابُ بالأواخرِ؛ لأنّهُ دليلٌ على المعاني اللاحقةِ للمعربِ وتلكَ المعاني لا تلحقُهُ إلاّ بعدَ تحصيلهِ ، وحصولِ العلمِ بحقيقتِه ، فوجبَ أن يترتبَ الإعرابُ بعدَه كما ترتبَ مدلولُه الذي هو الوصفُ في المعربِ "٠(٥٤)

وكذلك ذكرَ ابنُ يعيشَ (ت ٦٤٣هـ)علّةَ اختصاصِ الحركاتِ في (التاءِ) الضميرِ المتصلِ للمتكلّمِ (بالضم) والمخاطبِ (بالفتح) ، والمخاطبةِ (بالكسر) إذ قالَ : " ٠٠وإنّما خُصَّ بالضمِّ دونَ غيره لأمرينِ ،أحدُهما : أنَّ المتكلّمَ أوّلُ قبلَ غيره فأُعطِيَ أولُ الحركاتِ وهيَ الضمةُ ،والأمرُ الآخرُ: أنّهم أرادُوا الفرقَ بينَ ضميري المتكلّمِ والمخاطَبِ فنزّلُوا المتكلّمَ منزلةَ الفاعلِ ونزّلوا المخاطَبَ منزلةَ المفعولِ من حيثُ كانَ هذا مخاطِبا وذاك مخاطبا ،فضمّوا تاءَ المتكلّمِ لتكونَ حركتَها مجانسةً لحركةِ الفاعلِ وفتحُوا تاءَ المخاطبِ لتكونَ حركتُها من جنسِ حركةِ المفعولِ،وخصّوا المؤنثَ بالكسرِ لأنَّ الكسرةَ من الياءِ والياءُ مّما تُؤنثُ بها في نحوِ "تفعلينَ " وفي "ذي" ،ولمّا اختصّتْ الضمةُ بالمتكلّمِ لِمَا ذكرناهُ والكسرةُ بالمؤنثِ المخاطَبِ لمْ يبقَ إلاّ الفتحةُ ،فخُصَّ بها المخاطَبُ المذكّرُ "٠(٥٥)

وقد أشارَ السُيوطِي إلى هذهِ المسألةِ أيضًا، إذ قالَ : " التاءُ المفردةُ ،وهيَ مضمومةٌ للمتكلّمِ ، مفتوحةٌ للمخاطَبةِ ، مكسورةٌ للمخاطَبةِ ، وفُعِلَ ذلكَ للفرقِ ، وخصّ المتكلّمُ بالضّمِّ لأنّه أوّلُ عَنِ المخاطبِ ، فكانَ حضّهُ عن الحركاتِ الحركةَ الأولَ ، وقِيلَ : لأنّهُ إذا أُخبِرَ لا يكونُ إلاّ واحدًا ، وإذا خاطبَ فقدْ يخاطبُ أكثرَ من واحدٍ ، فألزَمَ الحركةَ الثقيلةَ مع اسمهِ ، والخفيفةَ مَعَ الخِطابِ ، لأنّهُ أكثرُ ، ويَعطِفُ بعضَه على بعضٍ ، وكسَرُوا المؤنثَ لأنَّ الكسرةَ من علامةِ التأنيثِ ،وقيلَ : لأنّهُ لمْ يبقَ حركةٌ غيرُها ".(٥٦)

وأغلبُ هذهِ التعليلاتِ تردُ على شكلِ جوابٍ ،وكأنّها جوابٌ عن سؤالٍ مقدّرٍ ،والنصوصُ في ذلكَ كثيرةٌ ،فمِنْ ذلكَ قولُ بعضِ النحاةِ: " فانْ قيلَ: فلِمَ اختصّتْ الواوُ بالمظهرِ دونَ المضمرِ ؟ قيلَ:لأنّها لمّا كانتْ فرعًا على الباءِ،والباءُ تدخلُ على المظهرِ والمضمرِ انحطّتْ عن درجةِ الباءِ التي هيَ الأصلُ ،واختصّتْ بالمظهرِ دونَ المضمرِ؛لأنّ الفرعَ أبدًا ينحطُّ عن درجةِ الأصلِ ".(٥٧)

وقدْ تتباينُ أوجهُ التعليلِ على الرّغمِ مِن كونِ الحُكمِ واحدًا ،فقد علّلَ الرّضِي سببَ اختصاصِ الجرِ بالاسمِ بقولِهِ : "٠٠وإنّما اختصَّ الجرُّ بالاسمِ ؛لأنّهم قصدُوا أنْ يوفّوا الاسمَ لأصالتِهِ في الإعرابِ بالحركاتِ الثلاثِ ،ويُنقِصوا من المضارِعِ الذي هو فرعُهُ واحدًا مِنهَا ".(٥٨)، في حينِ ذهبَ صاحبُ اللّبابِ إلى تعليلٍ آخرٍ في ذاتِ الحُكمِ ،إذْ قالَ : "٠٠وإنّماعملتْ هذهِ الحروفُ لاختصاصِها ٠٠وعملتْ الجرَّ دونَ غيرِه أنّ الفعلَ عَمِلَ الرّفعَ والنّصبَ ،فلمْ يبقَ للحرفِ ما ينفردُ به إلاّ الجرُّ ".(٥٩) ، ونجدُ تعليلاً آخراً يقولُ : " لِماذا اختصّ الاسمُ بالجرّ ؟لأنّ المجرورَ مخبرٌ عنهُ في المعنى،ولا يُخبرُ إلاّ عن الاسم ".(٦٠)

ومِن هنا يتبينُ أنّ معظمَ التعليلاتِ لا تنطلقُ مِنَ منبعٍ واحدٍ ولا تقومُ على أمورٍ ثابتةٍ، وقوانينَ مسلّمةٍ ،وإنّما هوَ أمرٌ يرجعُ إلى المقدرةِ والمعرفةِ في الدقائقِ النحويةِ لدى النحاةِ،ولهذا يذهبونَ إلى بيانِ أسرارِ العللِ والأسبابِ بما يناسبُ معطياتِ الدّرسِ النحوي٠

المبحثُ الثّاني:الاختصاصُ في التَّركيبِ النَّحوي

إنَّ مِن أهمِ أولويّاتِ علماءِ النحوِ العربيّ عندَ التأسيسِ للقواعدِ النحويةِ العنايةَ بصحّةِ التراكيبِ النحويةِ إعرابا وبناءً ؛ ذلك لأنَّ التركيبَ هو اللبنةُ الأولى التي يقاسُ عليها جميعُ الأنواعِ التي تعودُ في شبهِهَا إلى هذا التركيبِ ،والمرادُ هنا التركيبُ المفيدُ نحو الجملةِ الاسميةِ والفعليةِ ، والذي يُطلقُ عليهِ في النحوِ العربي بـ (الكلام) المتضمنِ المسندَ والمسندَ إليهِ٠

ويتناولُ هذا المبحثُ دراسةَ " الاختصاصِ " في التركيبِ النّحوي بعدَ تقسيمِ ما وردَ من مسائلَ في هذا البابِ على المرفوعاتِ والمنصوباتِ والمجروراتِ ومسائلَ متفرقةٍ لا تدخلُ فيما سبقَ ٠

ففي بابِ الضميرِ يذكرُ النحاةُ " الاختصاصَ" بنحوٍ واضحٍ ، وصريحٍ ؛ وذلكَ لأنَّ النحاةَ يقسّمونَ الضميرَ على ما هوَ : متصلٌ مختصٌ ، ومنفصلٌ مختصٌ ، والضميرُ الذي اختصَّ بالاستتارِ ، وما يهمُّنا في هذا المقامِ الضمائرُ المختصةُ بمحلِّ الرفعِ والذي يشتركُ في هذهِ الأقسامِ الثلاثةِ٠

وفي هذا قالَ ابنُ هشامٍ : " وينقسمُ المتصلُ بحسبِ مواقعِ الإعرابِ إلى ثلاثةِ أقسامٍ :ما يختصُّ بالرّفعِ ، وهوَ خمسةٌ :(التاءُ) كـ قمتُ ، و(الألفُ) كـ قامَا و(الواوُ) كـ قامُوا ، و(النّونُ) كـ قُمْنَ ، وياءُ المخاطبةِ كـ قُومِي ٠٠٠".(٦١)

فالاحتكامُ إلى مواقعِ الإعرابِ هوَ الذي ينوعُ أقسامَ الضميرِ المتصلِ المختصِّ ؛ وذلكَ لأنَّ النظرَ إلى محلِّ مجيءِ هذهِ الكلماتِ ، وليسَ إلى الحركاتِ الإعرابيةِ ، لأنَّ الضمائرَ كلّها مبنيّةٌ؛" لاستغنائهِ عن الإعرابِ باختلافِ صيغهِ ".(٦٢)

ويرى النحاةُ أنّ الضميرَ المستترَ قريبٌ من الضميرِ المتصلِ المرفوعِ ، ولذلكَ أرادَ الشيخُ ياسينُ أنْ يميزَ بينَ الموضعينِ ، إذْ قالَ : " إنْ قلتَ : المستترُ على ما تقدّر متصلٌ ، وهوَ مرفوعٌ فقطْ ليسَ من الخمسةِ ، فَيُردُّ على حصرِ المختصِّ بالرفعِ فيها قُلتُ : المنحصرُ فيها هوَ المختصُّ من المتصلِ الواقعِ في التقسيمِ ، وهوَ المتصلُ البارزُ لا المتصلُ المطلقُ "٠(٦٣)

وهذا الكلامُ هو فصلٌ بينَ الضميرينِ المتصلِ والمستترِ المشتركينِ ، والمختصّينِ في محلِّ الرّفعِ من حيثُ إنَّ الفارقَ بينَهُمَا هوَ الظهورُ وعدمُهُ ،وبذلكَ يخرجُ المستترُ لعدمِ ظهورهِ ، فيتحقّقُ الفصلُ بينَهُمَا٠

ولهذا يقولُ النحاةُ : " ويختصُّ الاستتارُ بـ ضيرِ الرّفعِ "٠(٦٤)

وقد وردَ هذا في نظمِ ابنِ مالكٍ ، إذ قالَ :

ومِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ كافْعَلْ أُوَافِقْ تَغْتَبِطْ إِذْ تَشْكُرُ(٦٥)

وقد لاحظَ الخُضري هذا الاختصاصَ ، وبيَّنَ السببَ في ذلكَ، إذ قالَ : " أفادَ بـ تقديمِ الخبرِ[مِن ضميرِ الرّفعِ] اختصاصَ المستترِ بالمرفوعِ ؛ لأنَّه عمدةٌ ، فلا بدَّ منهُ لفظاً أو تقديراً ، وأمَّا غيرُهُ ، فـ فضلةٌ لا داعيَ إلى تقديرهِ إذا عُدِمَ من اللفظِ إلاّ لربطِ الخبرِ ونحوهِ "٠(٦٦) ،وهذهِ إشارةٌ دقيقةٌ إلى الجانبِ التّركِيبي المُتكاملِ لطلبهِ العمدةَ في الجملةِ دونَ الفضلةِ التي حتّى لو سَقطتْ من الكلامِ لم يؤثرْ في التركيبِ غالباً٠

أمّا الضميرُ المنفصلُ ، فلهُ ما للمتّصلِ مِنْ اختصاصٍ في الرّفعِ ، وعلى هذا المَقصدِ جاءَ قولُ ابنِ الناظمِ : " أمّا الضميرُ المنفصلُ فهو ضربانِ :

أحدُهُما : مختصٌّ بالرّفعِ ، وهوَ(أَنَا) للمتكلِّمِ ، (ونَحنُ) لهُ : مشاركًا ، أو تعظيماً ، (وأنتَ ، وأنتِ ، وأنتُما ، وأنتُم ، وأنْتنّ) للمخاطَبِ بحسبِ أحوالِه ، (وهوَ ، وهِي ، وهُم ، وهنَّ) للغائبِ بحسبِ أحوالِهِ ٠

والثّاني : مختصٌّ بالنّصبِ ، هوَ (إيّا) مردفًا بما يدلُّ على المعنى نحوَ (إيّاي) للمتكلّمِ ، (وإيّاك) للمخاطَب ، (وإيّاه) للغائبِ ، وفروعِ الإفرادِ والتذكيرِ ظاهرةً "٠(٦٧)

ولكنَّ النّحاةَ يرونَ أنْ الضميرَ المنفصلَ المختصَّ بالرّفعِ هوَ أصلٌ على للمنفصلِ المنصوبِ ، إذ نجدُهم يقولونَ : " أصلُ الضميرِ المنفصلِ للمرفوعِ ؛لأنَّ أوّلَ أحوالِهِ الابتداءِ ، وعاملُ الابتداءِ ليسَ بلفظٍ ،فإذا أُضمرَ فلابدَّ أنْ يكونَ ضميرُه منفصلاً والمنصوبُ والمجرورُ عاملُهُما لا يكونُ إلا لفظًا ،فإذا أضمِرا اتّصَلا بهِ ،فصارَ المرفوعُ مختصّاً بالانفصالِ "٠(٦٨)

ولهذا فإنَّهُ مِنْ خلالِ ما تقدّمَ مِنْ النّصوصِ نَرى أنَّ جميعَ الضمائرِ المختصّةِ (المتصلةِ ، والمنفصلةِ) المرفوعةِ ، والمنصوبةِ ، كانَ الاعتمادُ في الحُكْم عليها بهذهِ الأحكامِ هيَ في حقيقةِ الأمرِ أنَّها ألفاظٌ وُضِعَتْ وضْعًا بصيغٍ معيّنَةً ، لتُؤدّي وظَيفةً ثابتةً في اللّغةِ ، والتزمتْ بمواضِعِها ممّا سهّلَ على النَّحاةِ معرفتَها ، وبيانَ الاختصاصِ فيها٠

ويَذكرُ النحاةُ أنَّهُ لا بدَّ أنْ يكونَ المبتدأُ إذا كانَ نكرةً أنْ يكونَ مختصّاً ،ويأتي هذا في أثناءِ الحديثِ عَنْ مسوّغاتِ الابتداءِ بالنكرةِ ،نحو قولِهم : "٠٠٠ومِثلُهُ مَا خلٌّ لنَا ، أو يختصُّ فيقربُ من المعرفةِ،إمّا بوصفٍ نحو(وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ) (٦٩)ومثلهُ رجلٌ مِن الكرامِ عِندَنا "٠(٧٠)

وقد ذهبَ الرّضِي إلى التّحقِيقِ في اختِصاصِ المُبتدأ عِندما ألزمَ إشراكَ المتكلّم في إكمالِ معنى التّركيبِ فضلاً عن المخاطبِ،إذ قالَ: " إنَّ المحكومَ عليهِ إذا اختصّ بعينِ الحكمِ فأنتَ حاكمٌ على غيرِ المختصِّ ،فلا يتمُّ قولُهم إذنْ في تعليلِ كونِ المبتدأ معرفةً أو مختصّاً ،أنَّ الحكمَ ينبغي أنْ يكونَ على مختصٍّ ،ولو كفى الاختصاصُ الحاصلُ من الخبرِ ،لجازَ الابتداءُ بأيِّ نكرةٍ كانتْ ،سواءٌ تقدّمَ الخبرُ عليها أو تأخرَ ؛لأنَّ المخصّصَ في الصورتينِ حاصلٌ على الجملةِ

،فظهرَ بما ذكرنا أنَّ قولَ المصنِّفِ نحو :في الدّارِ رجلٌ ،أنَّ المبتدأَ يخصّصُ المتقدّمَ ،ليسَ بشيءٍ،وأمّا قولُهُ في نحو :أرجلٌ في الدارِ أمْ امرأةٌ ،أنَّ التخصيصَ حاصلٌ عندَ المتكلّمِ ،لأنَّه يعلمُ كونَ أحدِهما في الدارِ ،فنقولُ :لو كفَى الاختصاصُ الحاصلُ عندَ المتكلّمِ في جوازِ تنكيرِ المبتدأ،لجازَ الابتداءُ بأيِّ نكرةٍ كانتْ ،إذا كانتْ مخصوصةً عند المتكلّمِ بل إنّما يطلبُ الاختصاصُ في المبتدأ عندَ المخاطبِ "٠(٧١)

وحاصلُ كلامِ الرَّضيّ هنا أنَّ الألفاظَ ليستْ هِيَ فقطْ التي تعطِي المعانِي ، والدلالاتِ مِنَ اللّغةِ ، وإنَّما للمتكلّمِ والمخاطبِ أثرٌ كبيرٌ في إتمامِ هذهِ المعانِي والدلالاتِ ، فَلَو كانَ المبتدأُ نكرةً ولكنَّ المتكلّمَ قصدَه ، فقد خرجَ عن التنكيرِ ودخلَ فِي التعريفِ لوجودِ القصدِ ، ولو كانَ المبتدأُ معرفةً من وجهٍ ، ولم يُردِ المتكلّمُ الحُكْمَ عليهِ ، فلا يجوزُ البناءُ عليهِ كـ جملةٍ متكاملةٍ تامةِ المعنَى ؛ لعدمِ القصدِ من المتكلّمِ ،أو لعدمِ وصولِ المرادِ إلى المخاطبِ٠

وكذلكَ يبيّنُ النحاةُ أنّ نائبَ الفاعلِ من بينِ ما ينوبُ عنْهُ المصدرُ المختصُّ ،والظرفُ المتصرّفُ المختصُّ ،وقد فصّلَ ذلكَ ابنُ هشامٍ بقولِهِ: "٠٠٠الثالثُ: مصدرٌ مختصٌّ ،نحو(فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ واحِدَةٌ)(٧٢) ويَمْتَنِعُ: سِيرَ سِيرٌ – لعدمِ الفائدةِ٠٠٠والرابعُ :ظرفٌ متصرّفٌ مختصٌّ ،نحو "صِيمَ رمضانُ ،وجُلِسَ أمامُ الأميرِ"ويمتنعُ نيابةُ نحو – عندَكَ ومعكَ وثَمَّ –لامتناعِ رفعهنَّ ،ونحو-مكانًا وزمانًا-إذا لمْ يُقَيّدَا "٠(٧٣)

ومعنَى عدمِ التقييدِ هنَا أنْ يكونَ مطلقًا بخروجِهِ عَن التعريفِ ،أو تقريبِهِ منْهُ بالوصفِ ، وقد وقفَ ابنُ الوراقِ على هذهِ المسألةِ ، إذْ قالَ : " وأمّا الظروفُ والمصادرُ فتكونُ معرفةً ونكرةً ، فلهذا جازَ أنْ نقيمَها مقامَ الفاعلِ ، وإذا لم تُسمِّ الفاعلَ في الأفعالِ غيرِ المتعديةِ ، أقمتَ المصدرَ والظرفَ من الزمانِ أو المكانِ مقامِ الفاعلِ ، والأحسنُ إذا أقمتَ هذهِ الأشياءَ مقامَ الفاعلِ أنْ تكونَ معرفةً أو منعوتةً كقولِكَ : " ذُهِبَ ذهابٌ حسنٌ ، وذُهِبَ يومُ الجمعةِ ، ولو قلت : ذُهِبَ ذهابٌ ، أو ذُهِبَ وقتٌ ،لم يَحسُنْ ؛ لأنّهُ لا فائدةَ في ذلكَ ، إذا كانَ الفعلُ يدلُّ على وقوعِ ذهابٍ في وقتٍ "٠(٧٤)

فالاختصاصُ هنا لتتميمِ الفائدةِ (٧٥) ،وعلى هذا فالنحاةُ لا يجوّزونَ
" ضُرِبَ ضَربٌ ،ولا صِيمَ زمَنٌ ،ولا أُعتكِفَ مكانٌ ؛ لعدمِ اختصاصِها ،فإنْ قلتَ :ضُرِبَ ضَرْبٌ شديدٌ وصِيْمَ زمنٌ طويلٌ ،وأُعْتُكِفَ مكانٌ حسنٌ – جازَ؛لحصولِ الاختصاصِ بالوصفِ "٠(٧٦)

ويجدُ الاختصاصُ مجالاً رحبًا في المنصوباتِ ،وأُولى هذهِ المجالاتِ نجدُها في موضوعِ "إنّ وأخواتِها" ،ولاسيِّما "ليتَ" ؛وذلكَ لأنّها اختلفتْ عن بقيةِ أخواتِها في بقاءِ اختصاصِها على الرّغمِ من دخولِ "ما" عليها التي تُبْطِلُ عملَها٠

وفي هذا الجانبِ قالَ ابنُ مالكٍ : " لمّا كانَ عملُ هذهِ الحروفِ العملَ المخصوصَ ،لأجلِ شبهِهَا بـ"كانَ" في الاختصاصِ بالمبتدأ والخبرِ٠ وكانَ الاختصاصُ مفقودًا بتركيبِها مع"ما" فتصيرُ جائزةَ الدخولِ على الفعلِ والاسمِ ٠بَطُلَ عملُها لشبهِها حينئذٍ بالحروفِ المهملةِ لعدمِ اختصاصِها،إلاّ "ليتما " فإنَّ اختصاصَها بالمبتدأ والخبرِ باقٍ ،فأعملتْ وأهملتْ ،فمَنْ أعملَها ،فلبقاءِ الاختصاصِ ،ومَنْ أهملَها .فإلحاقًا بأخواتِها "٠(٧٧) ويتوقّفُ على هذهِ المسألةِ كثيرٌ مِن النحاةِ ومِن ذلكَ قولُ ابنِ هشامٍ : " ٠٠؛وذلكَ خاصٌ بـ"ليتَ " ،أمّا الإهمالُ فلأنّهم أبقُوا لها الاختصاصَ بالجملةِ الاسميةِ "٠(٧٨)

وقد جعلَ بعضُ النحاةِ مرجعَ هذا الأمرِ إلى المسموعِ عَنِ العربِ بقولِهِم : " ٠٠وتجعلُ (ما) ملغاةً ؛ وذلكَ مسموعٌ في (ليتَ) لبقاءِ اختصاصِها كـ قولِهِ :

قَالَتْ لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا   إلى حَمَامَتِنَا أوْ نِصْفَهُ فَقَدِ(٧٩)

ويُروى بنصبِ الحمامِ على الإعمالِ،ورفعهِ على الإهمالِ "٠(٨٠)

وفِي هذا إشارةٌ إلى أنَّ (إنَّ وأخواتِها) في الأصلِ مختصّةٌ بالجملةِ الاسميّةِ ، وبعدَ دخولِ (ما) عليها تنقسمُ على قسمينِ : قسمٌ يُهملُ ويَصحُّ له الدخولُ على الجملةِ الاسميّةِ والفعليةِ وهي ما عَدا (ليتَ) ، وقسمٌ يبقى لهُ العملُ ، وهوَ مختصٌ بـ (ليتَ) ٠

ولِكَي تَنصبَ "لا" النافيةِ للجنسِ وتعملَ عملَ "إنّ" لابدّ أنْ تختصّ بأمورٍ، وقدْ ذكرَها صاحبُ اللبابِ ، إذْ قالَ : " وتعملُ النصبَ في الاسمِ عندَ الجميعِ كما عملتْ (إنّ) ؛ وإنّما تعملُهُ بثلاثِ شرائطَ إحدَاها : أنْ تليَ الاسمَ من غيرِ فصلٍ ، والثانيةِ :أنْ تكونَ داخلةً على نكرةٍ ،والثالثةِ : أنْ تكونَ تلكَ النكرةُ جنسًا ؛ وإنّما عملَتْ بهذِهِ الشرائطِ ،لأنّها اختصّتْ بهذِهِ الأشياءِ ،وكلُّ مختصٍّ يجبُ أنْ يعملَ ،وعملتْ النصبَ لما ذكرنَا من مشابَهتِها "إنّ" "٠(٨١)

ويرى نحاةٌ آخرونَ أنّ قصدَ التنصيصَ على العمومِ هُوَ سببُ الاختصاصِ في (لا) النافيةِ للجنسِ ، إذْ قالوُا : " (لا) هذهِ لماّ قُصِدَ بِها التنصيصَ على العمومِ اختصّتْ بالاسمِ "٠(٨٢)

والمقصودُ هُنَا الاسمُ النكرةُ ؛ لأنّها لا تدخلُ على معرفةٍ التي تدلّ على التحديدِ والتعيينِ وهو ما يُزيلُ أهمَّ ما اختصَتْ به (لا) النافيةِ للجنسِ ، وهو الدخولُ على النكرةِ التي لا تفيدُ التعيينَ ولا التحديدَ ؛ وإنّما تفيدُ معنَى الاستغراقِ والعمومِ٠(٨٣)

ويرتبطُ الاختصاصُ بالمفعولِ المطلقِ ؛وذلكَ عندَ بيانِ أقسامهِ ،قالَ الأشمونِي : " فالمفعولُ المطلقُ على قسمينِ: مبهمٌ ،ومختصٌّ "٠(٨٤) وتقييدُ المفعولِ المطلقِ بهذينِ القسمينِ ؛ إنّما جاءَ على اعتبارِ أنّ الأولَ مجرّدٌ والثّانِي لهُ متعلقٌ ، ويسمّونَ الأولَ بالمبهمِ ، أو المؤكدِ لعاملهِ ، والثانِي المبيِّنِ للنوعِ ، وهو المختصُ ،

وهُوَ ما ذكرَهُ الفاكهي أنّ الاختصاصَ هنا إمّا اختصاصٌ بإضافةٍ كـ ضربتُ ضربَ الأميرِ ، أو اختصاصٌ بوصفٍ كـ ضربتُ ضرباً أليماً ، أو اختصاصٌ "بأل " كـ ضربتُهُ الضربَ ، أي الضربَ المعهودَ٠ (٨٥)

وَقَدْ وقفَ الخُضرِي على هذا التقسيمِ محقِّقًا ، إذْ قالَ : " مبيّنًا للنوعِ أيْ لكونهِ مضافًا أو موصوفاً أو محلّى (بألْ) كـ(سرتُ السيرَ) أيْ المعهودَ بينَك وبينَ مخاطِبكَ ، فهوَ ثلاثةُ أقسامٍ ، ويسمّى المختصُّ أيضاً ؛ لاختصاصِه بما ذُكِر ، والتحقيقُ أنّ المعدودَ مختصّ أيضًا ، لتحديدِه بالعددِ المخصوصِ ، ولذا جعلَ في التسهيلِ المفعولَ المطلقَ قسمينِ : مبهمٌ وهو المؤكدُ ومختصٌّ وهو قسمانِ : معدودٌ ونوعي "٠(٨٦)

كَمَا يتناولُ النحاةُ الاختصاصَ في موضوعِ المفعولِ فيهِ مِن ذلكَ ما وردَ في الكتابِ مِن تمييزِ المنصوبِ في كونِه مفعولاً به أو كونِه ظَرفَ مكانٍ ،إذْ قالَ: " هذا بابُ ما شبهَ مِن الأماكنِ المختصّةِ بالمكانِ غيرِ المختصِّ ،شبَّهتَ بهِ إذْ كانتْ تقعُ على الأماكنِ "٠(٨٧)

وَيأتي الاختصاصُ في المفعولِ فيهِ (في ظرفِ الزمانِ ، وفي ظرفِ المكانِ)

أمَّا ظرفُ الزمانِ فيقعُ المختصُّ أحدَ أنواعِهِ مِن ذلكَ ما قالَهُ أبو حيّان (ت ٧٤٥هـ):" والصّحيحَ أنَّ الفعلَ يتعدى إلى جميعِ أنواعِ الظروفِ الزّمانيةِ مبهَمِهَا ومختصِّهُا ، والمبهمُ مِنها ما دلّ من الزمانِ غيرِ معينٍ نحو: وقتٍ ، وزمانٍ وحينٍ ، والمختصّ معدودٌ وغيرُ معدودٍ ، والمعدودُ : ما لَهُ مقدارٌ من الزمانِ معيّنٍ نحو: سنةٍ وشهرٍ ويومينٍ ٠٠٠والمختصُّ غيرُ المعدودِ أسماءُ الأيامِ كـ السبتِ والأحدِ ، وما أضافتْ إليهِ العربُ لفظَةَ شهرٍ مِن أعلامِ الشهورِ ، وهو رمضانُ ، وربيعُ الأوّلِ ٠٠وما يختصُّ "بألْ " وبالصفةِ ، والإضافةِ "٠(٨٨)

وتحدثَ ابنُ هشامٍ في ذاتِ الموضوعِ، إذْ قالَ : " واعلمْ أنَّ جميعَ أسماءِ الزمانِ تقبلُ النّصبَ على الظرفيّةِ ، ولا فرقَ في ذلكَ بين المختصِّ منها والمعدودِ والمبهمِ ،ونعنِي بالمختصِّ: ما يقعُ جوابًا لـ" مَتى ،كـ يومِ الخميسِ ، وبالمعدودِ: ما يقعُ جوابًا لـ"كمْ ،كالأسبوعِ والشهرِ والحولِ ، وبالمبهمِ :ما لا يقعُ جوابًا لشيءٍ منهما كالحينِ والوقتِ "٠(٨٩)

فـإطلاقُ المخـتصِّ جـاءَ للفصـلِ بـينَ مـا هـو مـبهمٌ غيـرُ مخـتصٍّ ، وبـينَ مـاهوَ مخـتصٌّ ، واختصاصُه جاءَ إمّا من خلالِ كونِه محدوداً وإمّا مِن خلالِ كونِه معدوداً٠

وأمّا ظرفُ المكانِ المختصِّ ، فقدْ ذكرَ ابنُ يعيشَ أنّ : " المختصَّ من ظرفِ المكانِ : ما كانَ لَهُ حدٌّ ونهايةٌ نحو: الدارُ ، والمسجدُ ، والجامعُ ، والسوقُ "٠(٩٠)

كَمَا ذكرَ ابنُ عصفورٍ(ت ٦٦٩هـ) ظرفَ المكانِ المختصِّ وذلكَ حينَ قسّمَ ظرفَ المكانِ،إذْ قالَ:" وظرفُ المكانِ ينقسِم على ثلاثةِ أقسامٍ " مبهمٍ ، ومختصٍّ ، ومعدودٍ " فالمبهمُ : ما ليسَ لهُ أقطارٌ تحصرُه،ولا نهاياتٌ تحيطُ به،نحوَ خلفكَ ، وقدّامَهُ وأمثالِ ذلك .والمختصُّ عكسُهُ : وهو ما لهُ أقطارٌ تحصرُه ،ونهاياتٌ تحيطُ به ،نحو : الدارُ، المسجدُ ، والمعدودُ : ما لـه مقدارٌ معلومٌ من المسافةِ نحو : ميلٌ ، وفرسخٌ ، وبريدٌ " ٠(٩١)

وَلَوْ أمعنَا النظرَ في جميعِ ما اختصَّ في بابِ المفعولِ فيهِ لوجدنَا أنَّ غيرَ المختصِّ دائماً هو خلافُ المحدودِ أو المحصورِ أو المعروفِ ، وأنّ دورَ الاختصاصِ هنَا أخذَ جانباً مهمّاً ، ذلكَ لأنّهُ يمثلُ ركناً مِن أركانِ المفعولِ فيهِ ، ولِذا فإنَّ مجيئهُ مختصّاً لهُ دورٌ تركيبِي يُضافُ إلى هذهِ الأنواعِ بحيثُ تؤدّي وظيفَةً دلاليّةً تميّزُه فيما لو لمْ يكنْ مختصّاً٠

ويَظهرُ لفظُ الاختصاصِ بنحوٍ مباشرٍ لمصطلحٍ محدّدٍ شبيهٍ بالمنادى لفظاً، ومثالهُ عندَ النحاةِ " نَحنُ العربَ أسخى النّاسِ "ونحو" نحنُ معاشرَ الأنبياءِ لا نُورَثُ وما تركناهُ صدقةً" إذْ نَجدُهم يقولونَ:إنّ كلمةَ "العربَ"،و"معاشرَ الأنبياءِ "منصوبانِ بفعلٍ مضمرٍ تقديرهُ "أخصُّ"(٩٢)٠

وكَذلكَ يردُ الاختصاصُ في المجروراتِ ، مِن ذلكَ ما جاءَ في كتابِ المقتصدِ ،إذْ قالَ : " ولا تضيفُ المعارفَ ،وإنَّما تضافُ النكراتُ ،فإذا أضفتَ النكرةَ إلى المعرفةِ فاختصّتْ بالإضافةِ اكتسَبتْ من المعرفةِ التعريفَ الذي فيها نحو: غُلامُ زَيدٍ ،ولوْ أضفتَ معرفةً إلى نكرةٍ ،فقلتَ :هذا زيدُ رجلٍ ،تنكّرَ ،وإذا أضفتَ نكرةً اختصّتْ بالإضافةِ ،وإنْ لمْ تتعرفْ نحو:راكبُ حمارٍ، وغلامُ رجلٍ "٠(٩٢)

وقَولُ النّحاةِ أنَّ إضافةَ نكرةٍ إلى نكرةٍ تستوجبُ اختصاصاً فهذا بعدَ الإضافةِ لأنَّ كلَّ شيءٍ دلَّ على الأصلِ وزيادةٍ فهوَ أخصُّ من الأصلِ ، ودليلُ ذلكَ ما ذكرُه ياسينُ الحمصي (ت ١٠٦١هـ) أنَّ المرادَ بالاختصاصِ هنا ، الذي لمْ يبلغْ درجةَ التعريفِ ، فإنَّ "غلامَ رجلٍ" أخصُ مِن "غلامٍ " لكنّه لمْ يتميزْ بعينهِ ٠(٩٣)

ويَعودُ هذا النوعُ من الإضافةِ إلى" الإضافةِ المحضةِ " التي تفيدُ التخصيصَ إذا أضيفتْ إلى النّكرةِ ،أو التعريفَ إذا أُضيفتْ إلى المعرفةِ ،أمَّا غيرُ المحضةِ والتي تسمى بـ"الإضافةِ اللّفظيّةِ" لا تفيدُ هذينِ المعنيينِ ،وإنّما تفيدُ التخفيفَ ،قالَ ابنُ هشامٍ : " والدليلُ على أنّها لا تفيدُ تخصيصاً أنَّ أصلَ قولِك :ضاربُ زيدٍ ،ضاربٌ زيدًا ،فالاختصاصُ موجودٌ قبلَ الإضافةِ ،وإنّما تفيدُ هذهِ الإضافةُ التخفيفَ ،أو رفعَ القبحِ "٠(٩٤)

وقَدْ وقفَ الأزهريّ عندَ قولِه " الاختصاصُ " موضحاً أنَّ المرادَ بهِ هوَ الاختصاصُ بالمعمولِ أيْ: أنَّ المعمولَ (زيد) لمْ يخرجْ عن كونِهِ معمولاً في الحالتينِ كما هوَ مبيّنٌ في تمثيلهِ٠(٩٥)٠

كَمَا تناولَ الأشمونِي الأسماءَ المختصّةَ الملازمةَ للإضافةِ بقولهِ : " واعلمْ أنَّ اللازمَ للإضافةِ على نوعينِ :ما يختصُّ بالإضافةِ إلى الجُملِ وسيأتي،وما يختصُّ بالمفرداتِ :وهوَ ثلاثةُ أنواعٍ ،ما يضافُ للظاهرِ والمضمرِ وذلكَ نحو:كِلا وكِلتا وعندَ ولدَى وسوَى٠٠٠،وما يختصُّ بالظاهرِ ؛وذلكَ نحو:أولَى وأولاتِ وذِي وذَاتَ ،وما يختصُّ بالمضمرِ ٠٠٠وهذا النوعُ على قسمينِ :قسمٌ يضافُ إلى جميعِ الضمائرِ (كوحدَ)نحو :جئتُ وحدِي ،وجئتَ وحدَك وجاءَ وحدَه ،وقسمٌ يختصُّ بضميرِ المخاطَبِ نحو(لبّى ودوالي) و(سعدِي) وحنانِي وهذاذي ،تقولُ :لبّيكَ ٠٠ودواليكَ ٠٠وحنانيكَ ٠٠وهذاذيكَ٠٠٠،

والنَّوعُ الثَّاني **من اللازم** للإضافةِ ،وهوَ ما يختصُّ بالجُملِ على قسمينِ : ما يختصُّ بنوعٍ من الجُملِ ،وما لا يختصُ ،وإليهِ الإشارةُ بقولهِ:

وألْزَمُوا إضافةً إلى الجُملْ حيثُ إذْ ٠٠٠٠

فَشَمِلَ إطلاقُهُ الجُمَلَ ،الجملةَ الاسميةَ والفعليةَ ،فالاسميةُ نحو :جلستُ حيثُ زيدٌ جالسٌ (واذْكُرُوا إذْ أَنْتُم قَلِيْلٌ)(٩٦)والفعليةُ نحو:جلستُ حيثُ جلستَ٠٠(وإذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا)(٩٧)٠٠٠وألزموُا"إذا"الظرفيةَ إضافةً إلى جملِ الأفعالِ خاصة ٠٠٠ "٠(٩٨)

وَنَحْنُ نجدُ أنَّ كلَّ ما اختصَّ هنا سواءٌ أكانَ يختصُّ بالمفردِ الظاهرِ أو يختصُّ بالمفردِ المضمرِ أو يختصّ بالجملةِ هوَ اختصاصٌ وضعِي تركِيبِي نتجَ عن الإضافةِ ، والملاحظُ أنّ جميعَ ما اختصَّ في هذا البابِ هِيَ كلماتٍ محدودةٍ معروفةٍ كانَ الاعتمادُ على المدخولاتِ إليها في معرفةِ نوعِ الاختصاصِ ، ولهذا ظهرَ ما هوَ مختصٌّ بالظاهرِ أو بالمضمرِ أو بالجملةِ ٠

وقد عبّرَ بعضُ النحاةِ عن الاختصاصِ في هذا الموضعِ بـ" الملازمةِ "٠(٩٩)

وكانَ قدْ تقدّمَ في النّصِ قولُ الناظمِ :

وألْزَمُوا إضَافَةً إلى الجُمَلْ حَيْثُ وإذْ وإنْ يُنَوَّن يُحْتَمَلْ(١٠٠)

ويبدو أنّ هناكَ تقاربًا بينَ اللزومِ والاختصاصِ ، نظرًا لأنّهُما يقومانِ بالعملِ نفسهِ ، وهو الالتزامُ والتخصيصُ بوظيفةٍ واحدةٍ ، وأمّا أسبابُ لزومِ بعضِ الأسماءِ واختصاصِها بالجملةِ فقدْ علّلَ ذلكَ الخضري ، إذْ قالَ : " وإنّما لزمتْهَا لتضمنِها معنَى الشرطِ غالبًا ، وإنْ خالفتْ الشروطَ في أنّها لا تَجْزِمُ اختيارًا ، أو في اختصاصِها بالمتيقنِ ، والمظنونِ بخلافِ باقي الأدواتِ فإنّها للمشكوكِ والمستحيلِ "٠(١٠١)

وقدْ عدّ ابنُ الوراقِ (ت ٣٨١هـ) المضارعةَ بينَ "حيثُ" ، و"إذْ" سببًا في وجوبِ الإضافةِ ،إذ قالَ : " وأمّا "حيثُ" فوجبَ إضافتُها إلى الجملِ لأنّها ضارعتْ "إذ" بسببِ أنّها مبهمةٌ في المكانِ كإبهامِ "إذ" في الزمانِ الماضِي ، فكما وجبَ أنْ تضافَ " إذ" إلى الجملِ أوجَبُوا إضافةَ " حيثُ " إليها للشبهِ الذي بينَهما والمضارعةِ "٠(١٠٢)

ويَرى النّحاةُ أنّ "لولا" مختصةٌ بجرِ الضميرِ في إحدى حالاتِها ،وهِيَ " إذا وَلِيَهَا ضميرٌ غيرُ مرفوعٍ نحو:لولايَ ،ولولاكَ ،ولولاهُ عندَ سيبويهِ والجمهورِ ،فإنّهم قالوا:إنَّها جارةٌ للضميرِ مختصّةٌ بهِ كما اختصّتْ حتّى والكافُ بالظاهرِ ،ولا تتعلّقُ بشيءٍ،وموضعُ المجرورِ بها رُفِعَ بالابتداءِ والخبرُ محذوفٌ "٠(١٠٣)

" ولولا " لا تختصُّ بالضميرِ في محلِّ جرٍّ مطلقًا؛ وإنّما هُوَ وجهٌ من أنواعِ "لولا " ، ولهذا السببِ استدركَ الدسوقيُّ على ابنِ هشامٍ، إذْ قالَ : " قولُه : مختصّةٌ بهِ " أيْ حالَةَ كونِها مختصّةٌ بهِ "٠(١٠٤)

وفِي هذهِ المسألةِ خلافٌ ولكنْ ما نرومُ الإشارةَ إليهِ هو اختصاصُ " لولا " في هذا الموضعِ بالضميرِ المجرورِ ،ولاسيّما أنّ هناكَ شواهدَ على ذلكَ ومِنْهَا قولُهُم :

وكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلايَ طِحْتَ كَما هَوَى بأجْرامِهِ مِن قُلَّةِ النِيقِ مَنْهَوِي(١٠٥)

وهناكَ مسائلُ كثيرةٌ كانَ للاختصاصِ فيها أثرٌ كبيرٌ في التمييزِ بينَ المشتركاتِ ،فمِن ذلكَ اختصاصُ سوفَ باللّامِ دونَ السّينِ، قالَ ابنُ هشامٍ(١٠٦) :(تَنفردُ "سوفَ" عَن "السينِ " بدخولِ اللّامِ عليها ،نحو:(وَلَسَوْفَ يُعْطِيْكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى)(١٠٧) "٠

إذ عَبّرَ عن الاختصاصِ بالتّفرّدِ وهوَ ممّا يتصفُ بهِ ما يختصُّ ، ويُسنِدُ هذا الكلامَ ما أورَدَهُ السّيوطِي، إذ قالَ: " "سوفَ" أشبهُ بالأسماءِ من السّينِ لكونِها على ثلاثةِ أحرُفٍ ،والسينُ أقعدُ في شبهِ الحروفِ ،لكونِها على حرفٍ واحدٍ ،فاختصّتْ سوفَ بجوازِ دخولِ اللّامِ عليها بخلافِ السّينِ "٠(١٠٨)

وهذا يعنِي أنَّ المختصَّ المشتركَ في شيءٍ يمكنُ أن ينفردَ عمّا اشتركَ معَهُ ،فالسينُ وسوفَ مختصّتانِ بالفعلِ ،ولكنْ اختصّتْ سوفَ بدخولِ الّلامِ ،ولا يجوزُ ذلكَ معَ السينِ.

كمَا يشيرُ النحاةُ إلى الاختصاصِ في أفعالِ المقاربةِ ، وذلكَ حينَ ذكرُوا أنَّها اختصّتْ ببعضِ الأمورِ ، ومِن ذلكَ ما قالَهُ ابنُ هشامٍ(١٠٩) : " وتختصُّ عسَى ، واخلولقَ ، وأوشكَ ، بجوازِ إسنادِهِنَّ إلى " أنْ يفعلَ " مستغنىً بِه عن الخبرِ نحو (وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً).(١١٠)

وهذا الذي قصدهُ اختصاصٌ عامٌ ؛ لأنَّ ابنَ عقيلٍ يبيّنُ أنَّ عسَى تختصُّ دونَ أخواتِها بميزةٍ ، وذلكَ بقولِهِ : " اختصّتْ "عسَى" مِن بينِ سائرِ أفعالِ هذا البابِ بأنّها إذا تقدَّمَ عليها اسمٌ جازَ أنْ يضمرَ فيها ضميرٌ يعودُ على الاسم السابقِ ،وهذهِ لغةُ تميم ،وجازَ تجريدُها عن الضميرِ ،وهذهِ لغةُ الحجازِ ،وذلكَ نحو"زيدٌ عسَى أَنْ يقومَ "فعلى لغةِ تميمَ يكونُ في "عسَى " ضميرٌ مستترٌ يعودُ على "زيد" ،وأنْ يقومَ "في موضع نصبِ بعسى ،وعلى لغة الحجاز لا ضمير في عسى ،و"أن يقوم " في موضع رفع بعسى ".(١١١)

وقد ذهبَ المَكُودِي (ت ٨٠١هـ) إلى أنَّ هذا لا يختصُّ بعسى ،وإنّما يشتركُ هذا الاختصاصُ بقيةَ أخواتِها التي هي "أخلو لقَ وأوشكَ" ،ولهذا قالَ: " وظاهرُهُ أنَّ هذينِ الاستعمالينِ خاصّانِ بعسَى لاقتصارِهِ على ذكرِهَا ،والصوابُ أنَّ ذلكَ في الأفعالِ الثلاثةِ المذكورةِ لا فرقَ ".(١١٢)

ثمَّ يضيفُ الشيخُ ياسينُ فعلاً آخراً ، وهوَ "حرَى " وذلكَ حينَ عقّبَ على قولِ ابنِ هشامٍ ،إذ قالَ : " قولُهُ تختصُّ عسَى ..الخ، يُشْكَلُ على الاختصاصِ قولُ الرّضي ، وغيرِه ، ويقالُ : أيضا "هو حرَيٌ أنْ يفعلَ " بفتحِ الراءِ والتنوينِ على أنّهُ مصدرٌ بمعنَى الوصفِ ، فلا يُثنَى ولا يجمعُ نحو " هنّ حرَى أنْ يفعلنَ ".(١١٣)

فهذهِ اختصاصاتٌ بتراكيبَ معينةٍ وردتْ في هذهِ الأفعالِ بيدَ أنَّ النحاةِ يختلفونَ فيها على أقوالٍ ، فقسمٌ من النّحاةِ يعتبرونَ أنّ "عَسَى " اختصّتْ مِن دونِ الأفعالِ الأخرَى بحرّيةِ التقديرِ بضميرٍ يعودُ على الاسمِ الذي يُذكرُ قبلَهُ أو تجريدُ هذا الضميرِ ، في حينِ يرَى نحاةٌ آخرونَ أنَّ هذا لا يختصُّ بـ"عسَى" ، وإنَّما يشتركُ معهُ أفعالٌ أخرَى ،وبغضِّ النّظرِ عن هذينِ القسمينِ فإنّ في اختصاصِ عسَى أو بعضِ أخواتِها فيها زيادةَ فائدةٍ لبيانِ جزئياتِ هذهِ المسألةِ.

وكذلكَ يتحدثُ النّحاةُ في موضوعِ الممنوعِ من الصّرفِ أنَّ أحدَ أسبابِ المنعِ الاختصاصَ بوزنِ الفعلِ، قالَ ابنُ الحاجبِ : " وزنُ الفعلِ شرطهُ أنْ يختصَّ بالفعلِ كـ(شمّرَ ، و ضُرِبَ) ، .. قالَ الرّضِي : " قولُهُ : يختصُّ بالفعلِ نحوَ " شمّرَ ، فإنَّ هذا الوزنُ لمْ يأتِ في الأسماءِ إلا أعجميّاً نحو"بقَّمَ"،ونحو" شلَّمَ" لبيتِ المقدسِ، وكلامُنا في كلامِ العربِ .."(١١٤).

وهذا يعنِي أنَّه لا يشترطُ أنْ يكونَ مختصّاً بوزنٍ معينٍ مِن الفعلِ بلِ ، الشرطُ أنْ يكونَ هذا الوزنُ غيرَ متواجدٍ في الاسمِ ، وما يدلّ على هذا الكلامِ ما ذكرَهُ ابنُ عقيلٍ بقولِهِ : " والمرادُ بالوزنِ الذي يخصُ الفِعلَ : ما لا يوجدُ في غيرهِ إلا ندورًا ، وذلك كـ"فعَّلَ ، وفُعِلَ " ...فإنْ كانَ الوزنُ غيرَ مختصٍّ بالفعلِ ، ولا غالبٍ فيهِ – لمْ يُمنَعْ مِن الصرفِ ، فتقولُ : في رجلٍ اسمُهُ ضَرَبَ : " هذا ضَرَبٌ ، رأيتُ ضرباً ، مَررتُ بضربٍ " لأنّه يُوجدُ في الاسمِ كـ"حَجَرٍ، وفي الفعلِ كـ"ضَرَبَ ".(١١٥)

وهوَ ما أكّدَهُ ابنُ كمالٍ باشا، إذْ قالَ : " ووزنُ الفعلِ :شرطُهُ في منعِ الصرفِ أنّ يكونَ مختصًّا بالفعلِ ،كفعّل بالتشديدِ والتخفيفِ وانفعلَ وافتعلَ واستفعلَ ،هذهِ الأبنيةُ مختصّةٌ بالأفعالِ ،ولا يوجدُ وزنٍ منها في الاسم إلا منقولاً من الفعلِ أو مرتجلاً للعلميةِ أو أعجميًا "(١١٦) ،وهذا أمرٌ مسلّمٌ عندَ النحاةِ ، ولهذا إذَا " سُمّيَ شيءٌ منْها مجرّدًا عِن فاعلهِ مُنِعَ من الصرفِ للوزنِ المختصِّ ".(١١٧)

ومرجعُ هذا الأمرِ كلّهِ إلى سَببِ المنعِ في العلميّةِ التي اختصّتْ بوزنِ الفعلِ لأنَّ في هذهِ الصفةِ قد خرجتْ عِن الجِنسِ الذي لابدّ أنْ تردَ فيهِ وهوَ الاسمُ ومِن هُنَا تتحولُ القاعدةُ النحويةُ مِن كونِ الاسمِ معربًا متمكنَاً أمكن إلى اسمٍ مُنِعَ من الصّرفِ لوجودِ علّتينِ هُما العلميّةُ واختصاصُ وزنِ الفعلِ٠

ولأجلِ إعطاءِ صورةٍ واضحةٍ عن العلاقةِ بين " الاختصاصِ ، والقاعدةِ النّحويّةِ "، وأثرِها في بناءِ التّركيبِ النّحوي نوردُ بعضَ المسائلِ مرتبةً على تاريخ المصادر التي تثبتُ أهميةَ الاختصاصِ إلى جانبِ القاعدةِ النحويةِ، لِمَا لها صلةٌ كبيرةٌ بهذا المبحثِ :-

ـ الجمعُ يختصُّ بالاسم٠	الخصائص :	٢٦/١
ـ قامتْ المرأةُ ، وهذه التاء تختص بالأفعال٠	أسرار العربية :	١٣٢
ـ اختصتْ اللامُ بجواز إقحامها بين المضاف والمضاف إليه٠	شرح الكافية الشافية :	٩٠٣/٢
ـ تختصُّ الأفعالُ القلبيّةُ سوى ما لم يتصرف منها ، وهو (هب وتعلم) بالإلغاء والتعليق٠	شرح ابن الناظم :	١٤٥
ـ يجوزُ تنكيرُ ذي الحال إذا اختص بوصف٠	شرح الرضي :	٢٢/٢
ـ هاءُ التنبيهِ مختصٌّ باسم الإشارة ٠	= :	٤٢٤/٤
ـ نونُ التوكيدِ ،وهي قسمانِ :ثقيلة وخفيفة وكلاهما مختص بالفعل٠	الجنى الداني :	١٤١
ـ لوما:أنْ يكونَ حرفَ امتناع لوجوب ، فيختص بالأسماء٠	= :	٦٠٩
ـ تختصُّ كانِ بأمورٍ منها جواز زيادتها٠	أوضح المسالك :	٢٢٦/١
ـ تختصُّ الفاءُ بأنها تعطف على الصلة٠	= :	٣٠٨/٣
ـ الكسرةُ في نحوِ مسلماتٍ مختص بالاسم٠	حاشية ياسين على التصريح :	١٠١/١
ـ إذا الشرطيةُ مختصةٌ بالجملة الفعلية٠	= :	٣٢٦/١
ـ تاءُ التأنيثِ المتحركةِ لا يختصُّ بالفعل٠	حاشية الصبان على الأشموني :	٢١٧/١
ـ نائبُ الفاعلِ أقيمَ مقامَ الفاعل أي في أحكامه المختصة به كالرفع بالمسند٠	حاشية العدوي على الشذور :	٢١٧/١
ـ الفاعلُ يختصّ بأنّه يرفعه الفعل الجامد واسم الفعل ٠٠٠	= :	٢١٨/١
ـ الفعلُ لا يدلّ على الاختصاص٠	= :	٢١٩/١

المبحثُ الثّالثُ: الاختصاصُ في الدَّلالة النَّحويةِ:

تَأتِي أهميَّةُ الدّلالةِ بعدَ الألفاظِ والتّراكيبِ اللّغويةِ مباشرةً ، فإذَا كانتْ الكلماتُ والجُملُ هِيَ وسيلةُ التواصلِ بينَ الألسُنِ ،فإنّ الدّلالاتِ التي في ظِلالِ هذهِ الكلماتِ هِيَ التي تنقلُ الوَظيفةَ التي مِن أجلهَا تطلقُ ألفاظُ اللّغةِ وتراكيبِها ٠

وَاعْتِمَاداً عَلى هذا التّصورِ وقفَ البحثُ عند معانِي الاختصاصِ التي أوردَها النّحاةُ في تحليلِ كثيرٍ مِن المسائلِ النّحويةِ التي أتتْ مِن دَلالةِ الاختصاصِ ، ولكنّنا قَبلَ الخوضِ في تحليلِ هذهِ المسائلِ نودُّ الإشارةَ إلى مَعْلَمَيْنِ في هذا المبحثِ ، لهما صلةٌ مكمِّلةٌ لمادةِ البحثِ ومتمِّمة للفائدةِ ٠

الأوّلُ : بيانُ دلالـةِ الاختصاصِ مِن خِلالِ بعضِ النُّصوصِ التي ذكرَها النّحاةُ وقصَدُوا إظهارَ دلالةِ الاختصاصِ فيهَا٠

الثّاني:بيانُ أهميّةِ دَلالةِ الاختصاصِ مِن خِلالِ أقوالِ بعضِ العلماءِ ٠

فمِن الأوّلِ:ما وقفَ عليهِ أبو حيّان عندَ قولهِ تعالى:(يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ)٠(١١٨) ،إذْ قالَ : " يُفْرَدُ بها ، وضِدُ الاختصاصِ الاشتراكُ "٠(١١٩)،وكَذلكَ ما أوردَهُ الشيخُ ياسينُ ،إذْ قالَ : " قولُهُ : أو مختصٌ بالظاهرِ ، أيْ مقصورٌ عليهِ لا يتجاوزهُ إلى الضميرِ ، فالباءُ داخلةٌ على المقصورِ ، قالَ السيِّد في حواشِي الكشّافِ : الاختصاصُ ، وكَذَا التخصيصُ ، والخُصوصُ يقتضي بحسبِ مفهومهِ الأصليِّ أنْ تدخلَ الباءُ على المقصورِ عليهِ ، فيقالُ:اختصّ الجودُ بزيدٍ أيْ صارَ مقصورًا عليهِ لا يتجاوزهُ إلى غيرهِ "٠(١٢٠)

ومِن هُنا يَظهرُ جليّاً أنّ مِن أهمِّ معانِي الاختصاصِ هِيَ : التَّفرُّدُ ، والاقتصارُ ، والحَصرُ ، والمُلازَمةُ ، وخِلاف الاشتراكِ ، وسَنَرى كيفَ أنّ هذِه المعانِي تتحرّكُ في جميعِ النصوصِ التي ستأتي قيدَ التحليلِ ٠

ومن الثّانِي : ما ذكرهُ العُكْبَري عندَما بيّنَ أنّ في دلالةِ الاختصاصِ قوةً وتأثيرًا وذلكَ بقولهِ : " واختصاصُ الشيءِ بالشيءِ دَليلٌ عَلَى قُوّةٍ ، وتأثيرهِ فيهِ ، فإذا أثّرَ في المعنَى أثّرَ في اللّفظِ ، ليكونَ اللّفظُ على حسبِ المعنَى "٠(١٢١)

كَمَا يشيرُ الدكتورُ فاضلٌ السامرائيُّ إلى أهميّةِ دلالةِ الاختصاصِ ، عندَما تحدّثَ عن اختصاصِ الأدواتِ ، إذْ قالَ : " وجعلُ كلِّ أداةٍ مِن هذهِ الأدواتِ مختصّةً بشيءٍ هوَ الأقربُ إلى طبيعةِ اللّغةِ ؛ لأنَّ مِن حِكْمَةِ العرَبيّةِ أنْ تكونَ الأدواتُ المختلفةُ تؤدِّي معانِي مختلفةً "٠(١٢٢)

وَفِي هذا دَلالةٌ واضحةٌ على مَكانةِ الاختصاصِ في العَرَبيّةِ لِمَا لَها مِن أثَرٍ فِي إبرازِ المعانِي ، وإخراجِها مِن العُمومِ الذي يشترِكُ فيهِ الكثيرُ إلى التّفردِ والاختصاصِ الّذي يَنْجلِي عنهِ جميعُ ما يَشكلُ مَعهُ ، لكونِ المختصِّ كـ" الجَبلِ المَنظورِ على الأرضِ المُنبسِطةِ "

وانطلاقاً مِن هذهِ المعانِي والدّلالاتِ سيظهرُ بنحوٍ دقيقٍ توظيفُ النّحاةِ للاختصاصِ فِي المسائلِ والنُّصوصِ ، بيدَ أنّنا سنتّخذُ منهجاً في هذا المبحثِ وهوَ أسلوبٌ الفصلِ بينَ الاختصاصِ الذي أُثِرَ عن النّحاةِ في مَظانِ المسائلِ النّحويّةِ ، وبينَ الاختصاصِ الذي عن أثرٍ في تحليلِ الآياتِ القرآنيةِ التي أفصحَ النُّحاة فِيها دورَ الاختصاصِ٠

فمِن هذه المسائلِ النّحويةِ ما ذهبَ إليهِ سيبويهِ مِن أنَّ أصلَ الأشياءِ أنْ يكونَ غيرَ مختصٍّ ،إذْ قالَ : " وإنّما كانَ المؤنثُ بهذِه المنزلةِ ولمْ يكنْ كالمذكّرِ ،لأنَّ الأشياءَ كلّها أصلُها التذكيرُ، ثم تختصُّ بعدُ ،فكلُّ مؤنثٍ شيءٌ ،والشيءُ يذّكرُ ،فالتذكيرُ ،وهوَ أشدُ تمكنًا، كما أنّ

النكرةَ هِيَ أشدُ تمكنًا مِن المعرفةِ ؛لأنّ الأشياءَ إنَّما تكونُ نكرةً ثمّ تعرفُ فالتذكيرُ قبلُ وهوَ أشدُ تمكنًا عندَهم ،والنكرةُ تعرّفُ بالألفِ واللامِ والإضافةِ ،وبأنْ يكونَ علماً ،والشيءُ يختصُّ بالتأنيثِ فيخرجُ مِن التذكيرِ كما يخرجُ المنكورُ إلى المعرفةِ".(١٢٣)

وهذا ربطٌ لطيفٌ بينَ التنكيرِ والتعريفِ ، والتذكيرِ والتأنيثِ نظراً لاختصاصِهما بالأسماءِ ،ولكي يختصُّ اسمٌ دونَ اسمٍ مِن جهةِ الأصلِ فإنّ ذلك يكونُ إمّا بالتعريفِ ، وإمّا بالتأنيثِ فالمحصلةُ أنّ في التنكيرِ والتذكيرِ عموماً ، وفي التعريفِ والتأنيثِ اختصاصًا وهو ما أشارَ إليهِ ابنُ الأنباري أيضاً بقولِهِ: " لأنَّ المَعْرِفةَ تدلُّ على شَيءٍ مُخْتَصٍّ ".(١٢٤)

فالاختصاصُ هُوَ الذي يُزيلُ هذا الاشتراكَ نحو :عن طريقِ العلميّةِ أو الإضافةِ أو غيرهِمَا ومِن هذا القبيلِ قولُ الكفراويّ :" فإنَّ لفظَ رجلٍ موضوعٌ للمفردِ البالغِ مِن بني آدمَ ،ولا يختصُّ بشخصٍ معينٍ بل كلُّ فردٍ من أفرادِ البالغينَ مِن بني آدم يُطلقُ عليهِ رجلٌ" .(١٢٥)

بمعنَى أنَّ الألفاظَ تعيشُ في مسارِ اللّغةِ ، وتتحرّكُ بحريّةٍ مطلقةٍ في فضائِها ، حتَّى تختصَ بالتعريفِ ، أو بالتأنيثِ كمَا تقدّمَ

كَمَا بيّنَ ابنُ الأنباري فائدةَ دلالةِ الاختصاصِ عندمَا عقدَ مقارنةً في التّشابهِ الموجودِ بينَ الفعلِ المضارعِ والاسمِ، إذْ قالَ : " ومِنها سمِّيَ الضرعُ ضرعاً ،لأنّهُ يُشابهُ أخاهُ ،ووجهُ المشابهةِ بينَ هذا الفعلِ والاسمِ ...أنْ يكونَ شائعاً فيتخصّصُ ،كمَا أنَّ الاسمَ يكونُ شائعاً فيتخصّصُ ،ألاَ ترى أنّكَ تقولُ :يَقومُ ،فيصلحُ للحالِ والاستقبالِ فإذا أدخلتَ عليهِ السّينَ أو سوفَ اختصَّ بالاستقبالِ ،كما أنّكَ تقولُ :رجلٌ فيصلحُ لجميعِ الرجالِ ،فإذا أدخلتَ عليهِ الألفُ واللامُ أختصّ برجلٍ بعينهِ فلمّا اختصَّ هذا الفعلُ بعدَ شياعهِ كما أنّ الاسمَ اختصّ بعدَ شياعهِ فقدْ شابههُ من هذا الوجهِ".(١٢٦)

فانقطاعُ الفعلِ عن عمومهِ إلى الاختصاصِ في دلالتِه عن طريقِ قرينةِ السّينِ أو سوفَ ، هو نفسُ الانقطاعِ والخروجِ في الاسمِ عندَ اختصاصهِ بالألفِ واللامِ.

وهذهِ المقارنةُ تكرّرتْ عندَ نحاةٍ آخرينَ ومنهُم العكبريّ (ت٦١٦هـ) ،إذْ قالَ : " الفعلُ المضارعُ أُعربَ لشبههِ بالاسمِ مِن أوجهٍ ، أحدِها أنْ يكونَ شائعاً فيتخصّصُ بالحرفِ ، كقولِكَ : زيدٌ يصلّي ، فيحتملُ أنْ يكونَ شرعَ في الصلاةِ ، وأنْ يكونَ لمْ يشرعْ فيها ، وإذا قلتَ: سيُصلّي . اختصَّ ،كَما أنَّ رجلاً يحتملُ غيرَ واحدٍ ، ثمّ يختصُّ بواحدٍ بالألفِ واللامِ ".(١٢٧)

وقَدْ ذَكَرَ ابنُ مالكٍ ذلكَ مِن خِلالِ قرائنَ أُخرَى ، إذْ قالَ: " ومنها الاختصاصُ بعدَ الإبهامِ ،فإنّكَ إذا قلتَ :يصلّي زيدٌ كانَ مبهمًا ’لاحتمالِ الحالِ والاستقبالِ فإذا قلتَ :"الآنَ" أو غداً ثبتَ الاختصاصُ وارتفعَ الإبهامُ، فكانَ ذلكَ بمنزلةِ الاسمِ فإنّهُ مبهمٌ فِي تنكيرهِ مختصٌّ فِي تعريفهِ ".(١٢٨)

فَهذا جمعٌ بينَ علاقتَينِ تشتركانِ في الاسمِ والفعلِ ، فالفعلُ العامُ يختصُّ بـ السّين ، والاسمُ العامُ يختصُّ بالتعريفِ ، بيدَ أنَّ ابنَ مالكٍ لمْ يذكرْ نوعيّةَ التعريفِ في الاسمِ ،ممّا يعنِي أنّهُ يَرى أنَّ أيَّ تعريفٍ فِي الاسمِ فيهِ دلالةٌ علَى الاختصاصِ ، بخلافِ ما ذُكِرَ فِي النّصينِ السّابقينِ باختصارهِما على الألفِ واللّامِ فقطْ.

وَيَتَحدّثُ النّحاةُ عَنِ الاختصاصِ في فاعلِ نِعمَ و بئسَ وذلكَ نحو قولِ المبّردِ : " وإذا قلتَ :بئسَ الرّجالُ ،فمعناهُ مذمومٌ في الرّجالِ ،فالرّجلُ ومَا ذكرتُ لكَ ممّا فيهِ الألفُ واللامُ دالٌ علَى الجنسِ ،والمذكورُ بعدَ هوَ المختصُّ بالحمدِ والذّم ".(١٢٩)

أيْ أنَّ الفاعلَ هوَ المطلقُ بلا تقييدٍ لِجنسِ الرّجالِ ، أمّا الاسمُ المختصُّ فهوَ الذي يختصُّ بالمدحِ أو الذمِ ، فهاهنا أمرانِ يلزمُ ذكرُهُما ،وهما العمومُ في فاعلِ نعمَ وبئسَ ، والخصوصُ فِي

الاسمِ المرادِ بالمدحِ والذمِ ، فالنّحاةُ يرونَ أنَّ الاسمَ المحلّى بالألفِ واللامِ ، الراجحُ فيهِ أنَّهُ للجنسِ (١٣٠)، وَهوَ لا يختصُّ مطلقاً ؛ وإنّما الاختصاصُ فِي الاسمِ الذي يكونُ مخصوصاً بالمدحِ أو الذّمِ ٠

وفِي هذا يقولُ الدكتورُ فاضلٌ السامرائي : " والذي يبدُو أنّ القولَ : بأنّ (ألْ) تفيدُ الجنسَ أرجحُ ، وَذلكَ أنَّكَ تقولُ : نِعمَ الفاكهةُ التفاحُ ، فالفاكهةُ جنسٌ عامٌ ، والتّفاحُ خاصٌ منهُ "٠(١٣١)

وَمِن هذا القولِ يتبيّنُ أنّ الاسمَ المختصَّ هُو بعضٌ مِن الاسمِ العامِ ، ولا يكونُ مِن غيرِه ، والعلاقةُ بينهما قائمةٌ من جِهةِ العمومِ والخصوصِ٠

وَيرى النّحاةُ أنّ إحدَى معانِي الّلامِ الرئيسةِ الاختصاصُ ، نحو قولِهم : " الّلامُ للاختصاصِ ، نحو الجنّةُ للمؤمنينَ ، وهذا الحصيرُ للمسجدِ ، والمِنبرُ للخطيبِ ، والسَّرجُ للدابّةِ ، والقميصُ للعبدِ "(١٣٢)٠ ، وفسّرَ الدّسوقيّ الاختصاصَ هُنا ،بقولهِ : " أيْ هيَ الداخلةُ بينَ ذاتينِ لا يصحُّ أَنْ يكونَ الداخلةُ عليها اللامُ منهما مالكةً للأخرَى سواءٌ صحَّ مُلكُها لغيرِها أو لا "٠(١٣٣)

والمَعنَى أنّهُ اختصَّ لهُ فَلا يكونُ لغيرِه ، وإلاّ لا قيمةَ لهذا الاختصاصِ مِن الشيءِ المختصِّ لهُ ، فإذا لمْ تكنْ هذِه المعانِي موجودةً فلا تعدُّ اللامُ للاختصاصِ كَمَا وضّحَ ذلكَ الأميرُ(ت ١٢٣٢هـ) فِي قولِهم : " للكافرينَ النّارُ أي عذابُها ، إنّما لَمْ يبقَ علَى ظاهرِهِ مِن أنّها بينَ ذاتينِ لا تملكُ إحداهُما الأخرَى،فتكونُ للاختصاصِ ؛ لأنَّ النّارَ ليستْ مختصةً بالكفارِ،بلْ تكونُ لمَنْ شاءَ اللهُ تعالَى مِن العصاةِ إلاّ أنْ يُجعلَ الاختصاصُ نسبيّاً "٠(١٣٤)

وبِهذا تَتحقّقُ القاعدةُ التي تقدمتْ بأنَّ يكونَ الاختصاصُ بينَ ذاتينِ لا تملكُ إحداهُما الأخرَى ، وإنْ كانَ مِن الممكنِ أنْ يُحتَملَ الاختصاصُ نسبيّاً ،لأنّهُ لا مفرَّ للكفّارِ مِن النّارِ إلاّ مَا يشاءُ اللهُ٠

وَتتغيّرُ دَلالةُ الفعلِ الماضِي معَ دخولِ "قَدْ " عليهِ مِن المعنَى المطلقِ إلى الماضِي القريبِ ، وتأتي هذهِ الدلالةُ بعدَ أنْ اختصّتْ " قدْ " به في الوضعِ ، قالَ العُكبرِي : " وإنّما اختصَّ قدْ بالفعلِ ، لأنَّها وُضِعَتْ لمعنَى لا يصحُّ إلاَّ فيهِ ، وهوَ تقريبُ الماضِي مِن الحالِ ، وتقليلُ المستقبَلِ ، كـ قولِكَ :قدْ قامَ زيدٌ ، أيْ عَن قريبٍ "٠(١٣٥)

وَقَدْ أكّدَ ذلكَ الرَّضِي أيضاً، إذْ قالَ : " وإنّمَا اختصَّ "قد" بالفعلِ لأنّهُ موضوعٌ لِتحقيقِ الفعلِ معَ التقريبِ والتّوقعِ فِي الماضِي ، ومعَ التقليلِ فِي المضارعِ "٠(١٣٦) وتكمنُ الأهميّةُ مِن هذا الاختصاصِ فِي تحقيقِ معنَى الفعلِ ، وهوَ تقريبُ الزّمنِ المفتوحِ إلَى زمنِ التّكلّمِ٠(١٣٧)

وفِي موضوعِ الاستثناءِ يتحقّقُ معنَى الاختصاصِ مِن ذلكَ ما نقلَهُ الزّركشِي(ت٧٩٤هـ) عن الرّماني(ت٣٨٤هـ) مِن أنَّ : " مَعنَى" إلاّ " الّلازِم لهَا ، الاختصاصُ بالشيءِ دونَ غيرِه ، فإذا قلتَ : جاءَنِي القومُ إلاّ زيداً ، فقدْ اختصصْتَ زيداً بأنّهُ لمْ يجيءْ ، وإذا قلتَ : ما جاءَنِي إلاّ زيدٌ ، فقد اختصَصتَهُ بالمجيءِ، وإذا قلتَ :جاءَنِي زيدٌ إلاّ راكباً،فقد اختصصتَ هذهِ الحالَ دونَ غيرِها من المَشيِ،والعدوِ ونحوه "٠(١٣٨)

وَيذهبُ إلَى هذا الرأيِ الدكتورُ فاضلٌ السامرائي بعدَ أنْ نقلَ النَّص المتقدّمَ ،إذ قالَ: " والحقيقةُ أنَّ "إلاّ" سواءٌ كانتْ فِي التّفريغِ أمْ فِي غيرِه تفيدُ الاختصاصَ ، فإذا قلتَ : قامَ الرجالُ إلا خالدًا ، فقد أثبتّ القيامَ لجميعِ الرّجالِ ونفيتَهُ عن خالدٍ حصراً ، وإذا قلتَ : ما قامَ إلا خالدٌ ، فقد نفيتَ القيامَ عن كلِّ أحدٍ ، وأثبتّه لـ خالدٍ حصراً "٠(١٣٩)

ولنَا أنْ نقولَ : إنّه لا يخلو في موضوعِ الاستثناءِ من طرفينِ : طرفٍ لا بدّ أنْ يكونَ متعدداً ،ولو في المعنى ، وطرفٍ آخرٍ، وهوَ المخرَجُ من هذا المتعددِ ، فالمخرجُ هنا هوَ المقصودُ بالاختصاصِ٠

وأمّا دلالةُ الاختصاصِ فِي الآياتِ القرآنيّةِ ، فقدْ وقفَ النّحاةُ على بعضِها ، ليُظهروا أثرَ هذِه الدّلالةِ في النسقِ القرآنِي من خلالِ الجمعِ بين دلالةِ الاختصاصِ ، والنحوِ ٠

مِن ذلكَ ما ذَهبَ إليهِ بعضُ النّحاةِ ، أنَّ "ضميرَ الفصلِ " يفيدُ الاختصاصَ ، فقد ذكرَ ابن هشامٍ أنَّ مِن معانِي" ضميرِ الفصلِ" الأساسيةِ ، الاختصاصُ ،إذْ قالَ " وكثيرٌ مِن البيانيينَ يقتصرُ عليهِ "٠(١٤٠) ، وأمّا معناهُ فهوَ " قصرُ الحُكمِ علَى المذكورِ ونفيُه عمَّا عداهُ "٠(١٤١)

ثمَّ يأتِي السّيوطِي لِيقفَ علَى " قولِهِ تعالَى :(لا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الجَنَّةِ أَصْحَابُ الجَنَّةِ هُمُ الفَائِزُونَ) (١٤٢)، فإنّه ذُكِر، لتبيينِ عدمِ الاستواءِ ، وذلكَ لا يَحْسُنُ إلاّ أنْ يكونَ الضميرُ للاختصاصِ "٠(١٤٣)

فَهذا اختصاصٌ خصّهُ اللهُ تعالَى لأصحابِ الجَنَّةِ وهُوَ الفَوزُ ،بعدَ التّأكيدِ علَى البَونِ الكبيرِ بينَ مَنْ أكرَمهُ اللهُ بالفوزِ بالجنَّةِ ، وبينَ مَنْ خسرَ وخزيَ بدخولهِ إلى النّارِ ، فشتَّانَ ما بينَ الصُّحبَتَينِ ٠ وكَذا ذَكَرَ ابنُ عاشورٍ، إذْ قالَ : " وضميرُ الفصلِ للاختصاصِ أي هُمُ الفائزونَ ، لا أنتُم "٠(١٤٤)

وبناءً علَى هذَا الكلامِ يمكنُ القولُ : إنَّ هذهِ الدلالةَ أتتْ مِن خلالِ ما تقدّم على ضميرَ الفصلِ ، وما تأخرَ عنْه ، لا مِن ذاتِ الضميرِ ، لأنَّ الضميرَ هوَ رابطٌ بينَ جزأَي الجملةِ ، أيْ " أنَّ الحصرَ جاءَ مِن تعريفِ الطرفينِ ؛ لأنَّ الجملةَ المعرّفةَ بالطرفينِ تفيدُ الحصرَ"٠(١٤٥) فـ وَظيفةُ الضميرُ" إنّما جاءَ لتوكيدِ التخصيصِ الموجودِ "٠(١٤٦)

كَمَا تركَ الاختصاصُ أثراً مهماً فِي بيانِ المعنَى المرادِ من قولِه تعالَى: (فَقُلْنَا كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ)(١٤٧) ،إذْ قالَ ابنُ جنّي : " ينبغِي أنْ يكونَ خاسئينَ خبراً آخراً لكونُوا ،والأولُ قردةً ،فهوَ كقولِك :هذا حلوٌ حامضٌ ،وإنْ جعلتَه وصفاً لـ قردةً صَغُرَ معناهُ ،ألاَ ترَى أنَّ القردَ لذلّهِ وصِغارهِ خاسئٌ أبداً فيكونُ إذاً صفةً غيرَ مفيدةً ،وإذا جعلتَ خاسئينَ خبرًا ثانياً حسنَ وأفادَ ،حتّى كأنَه قالَ :كونُوا قردةً وكونُوا خاسئينَ ،ألاَ تَرى أنْ ليسَ لأحدِ الاسمينِ مِن الاختصاصِ بالخبريّةِ إلاَّ ما لصاحبهِ ،وليسَ كذلكَ الصفةُ بعدَ الموصوفِ ،إنَّما اختصاصُ العاملِ بالموصوفِ ،ثمَّ الصّفة مِن بعد تابعةٌ لهُ "٠(١٤٨)

فَقَدْ رجّحَ ابنُ جنِّي كونَ قردةً وخاسئينَ خبرينِ لاختصاصِ كلِّ واحدٍ منهُما بمعنىً لا يمكنُ الوصولُ إليهِ في حالةِ جعلِ الثاني صفةً للأوّلِ ؛ لأنَّ ظلالَ الخاسئِ موجودٌ فِي القردِ ولا يحتاجُ إلى وصفهِ بهذا الوصفِ ،وإنّما جاءتْ الآيةُ لتعطِي وصفينِ كلُّ واحدٍ منهما اختصَّ بدلالةٍ غيرِ الأولى ،

وقالَ ابنُ سيدةَ(٤٥٨هـ):" ويؤنَسُ بذلكَ أَنّهُ لو كانتْ خاسئينَ صفةً لـ قردةً،لكانَ الأخلقُ أنْ يكونَ قردةً خاسئةً،فإنْ لَمْ يُقرأ بذلكَ البتّةَ دلالةٌ على أنّهُ ليسَ بوصفٍ "٠(١٤٩)

وإلى هذا الإعرابِ ذَهبَ أبو حيّانَ أيضاً (١٥٠) ، وقالَ السّمينُ (ت٧٥٦هـ) : " قردةً خاسئينَ فيهِ أربعةُ أوجهٍ ، أحدُهما : أنْ يكونَ خبرينِ ٠٠٠الثّانِي : أنْ يكونَ خاسئينَ نعتاً لـ قردةً ٠٠الثالثِ : أنْ يكونَ حالاً مِن اسمِ كونُوا ٠٠٠الرّابعِ : وهوَ الأجودُ أنْ يكونَ مِن الضميرِ المستكنِ فِي قردةً ،لأنّهُ فِي معنَى المشتقِّ،أيْ كونُوا ممسوخِينَ فِي هذِه الحالةِ "٠(١٥١)

وقولُ النّحاةِ إنّهُما خبرانِ هوَ الأقربُ ،أولاً : لأنَّ معظمَ النّحاةِ ذهبُوا إليهِ كما تقدّم ، والثانِي : وهوَ الأهمُّ أنَّ المعنَى يتحققُ بنحوٍ يحيطُ بالمرادِ مِن جهةِ تحقيقِ وصفينِ فِي هؤلاءِ القومِ ، وهوَ جعلِهم قردةً وجعلهم خاسئين، ومثالهُ إذا قلنا: كُونُوا صادقِينَ كُرَماءُ فإن "صادقين" خبر يختلف في المعنى "كرماء" ، فدل هذا على أن هناكَ خبرينِ أحدُهما ، لا يختصُّ بالآخرِ ٠

وفِي قولهِ تعالَى :(كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الَمهَدِ صَبِيّاً)(١٥٢) ، يَرى النّحاةُ أنَّ " كانَ " لا يجوزُ أنْ تكونَ الفعلَ الناقصَ ، وإلاّ لا يكونُ هناكَ اختصاصٌ لـ عِيسى (عليهِ السلامُ) فِي الكلامِ، قالَ ابنُ الأنباري : " وقال تعالى :(كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الَمهَدِ صَبِيّاً)، أيْ " وَجدَ ، حَدثَ " ، وصبياً منصوباً على الحالِ ، ولا يجوزُ أنْ تكونَ ههنا الناقصةُ ؛ لأنّها لا اختصاصَ لـ عِيسى في ذلكَ ، لأنَّ كلاً قدْ كانَ فِي المهدِ صبياً ، ولا عجبَ في تكليمِ من كانَ فيما مضى في حالِ الصبي ، وإنّما العجبُ في تكليمِ من هو في المهدِ في حالِ الصبِي ، فَدلَّ على أنّها ههنا بمعنى وَجَدَ ،وحَدَثَ"٠(١٥٣)

وَوجَّهَ أبو حيّانَ الفعلَ الناقصَ توجيهاً آخراً ، إذ قالَ : " والصحيحُ أنَّ "مَنْ" فِي معنَى الجزاءِ ، وكانَ بمعنَى يكنْ ، والتقديرُ : مَنْ يكنْ فِي المهدِ صبيّاً ، فكيفَ نكلّمهُ ؟ كما تقولُ : كيفَ أُعطِي مَنْ كانَ لا يقبلُ عطيةً ، أيْ مَنْ يكنْ لا يقبلُ ، والماضِي قد يُذكرُ بمعنَى المستقبلِ في الجزاءِ، كقولهِ تعالَى: (تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْراً مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهارُ ويَجْعَلْ لكَ قُصُوراً) (١٥٤) أيْ إنْ يشأْ يجعلْ "٠(١٥٥)

وَاكْتفَى صاحبُ الخزانةِ بالإشارةِ : إلى أنَّ "كانَ " ليستْ النّاقصةَ ،إذ قالَ : " ولو أُريدَ فيها المضِي لم يكنْ لـ عيسى (عليهِ السلامُ) في ذلكَ معجزةٌ ، لأنَّهُ لا اختصاصَ لهُ بذلكَ الحُكمِ دونَ سائرِ النّاسِ "٠ (١٥٦)

فابنُ الأنبارِي يَرى أنَّ "كانَ" بمعنَى :حدثَ ، ووجدَ ، وأبو حيّانَ يذهبُ إلَى أنَّ "كانَ" بمعنَى : يكنْ المضارعُ المجزومُ ، وأمّا البغداديّ فإنَّهُ اكتفَى بنفِي أنْ يكونَ " كانَ" الناقصةَ٠ وتوجيهُ أبِي حيانَ هوَ الأقربُ ، ولا سيّما أنّهُ استدلَّ بأدلّةٍ واضحةٍ لإثباتِ ذلكَ ،فلَوْ أُريدَ بـ"كانَ" هُنَا الفعلُ الماضِي الناقصُ لخرجَ المعنَى عَن مسَارهِ الصحيحِ ، لأنَّ الجميعَ يشتركونَ في هذا العمرِ بعدمِ المقدرةِ على الكلامِ ، لِذا يلزمُ خروجُ "كانَ" عنْ تلكَ الوظيفةِ حتّى يكونَ هناكَ انفرادٌ واختصاصٌ لِـ عيسَى (عليهِ السّلامُ) عنْ سائرِ مِن يشتركُ معهُ ، ومِن هُنا تأتِي المُعْجِزةِ٠

وَكَذلكَ قولهُ تعالَى :(طَهِّرَا بَيْتِيَ) (١٥٧) ، إذْ ذهبَ بعضُ النّحاةِ إلَى توجيهِ الإضافةِ فِي " بَيتِيَ " بقولِهم : " إنَّ اللهَ خصَّ الكعبةَ بإضافتِها إليهِ فِي قولهِ : بَيتِي ، وخصَّ المؤمنينَ بإضافتِهم بصفةِ العبوديّةِ إليهِ ، وكِلتا الإضافتينِ للتخصيصِ والتكريمِ ، فكأنَّهُ تعالَى قالَ : يا مؤمنُ أنتَ عبدِي ، والكعبةُ بيتِي ، والصلاةُ خِدمتِي ، فاقبلْ بوجهكَ فِي خِدمتِي إلى بيتِي ،وبقلبكَ إليَّ "٠(١٥٨)

كَمَا ذكرَ ذلكَ أبو حيّانَ، إذْ قالَ : " هذهِ إضافةُ تشريفٍ ، لا أنَّ مكاناً محلٌ للهِ تعالَى ، ولكنْ لمّا أمرَ ببنائهِ وتطهيرهِ ، وإيفادِ الناسِ مِن كلِّ فجٍّ إليهِ صارَ لهُ بذلكَ اختصاصٌ ، فحَسُنتْ إضافتُهُ إلى اللهِ بذلكَ وصارَ نظيرَ قولهِ : (نَاقَةَ اللهِ)(١٥٩) ، و (رُوْحِ اللهِ) (١٦٠) من حَيثُ إنَّ فِي كلِّ منْهُمَا خصوصيّةً لا تُوجدُ فِي غيرهِ "٠(١٦١)

وَهذهِ الإضافةِ تُفيدُ التعريفَ والاختصاصَ ؛ لأنَّها مضافةٌ إلَى معرفةٍ كَمَا تقدَّمَ فِي مبحثِ التّركيبِ ، والمسألةُ هُنَا لَها علاقةٌ بالنِّسبةِ ، والمكانيّةِ ، فأمّا النّسبةُ ، فقدْ جاءتْ للتشريفِ والتكريمِ والاختصاصِ ، وأمّا المكانُ ، فلنفِي المكانيّةِ أنْ يكونَ هناكَ لهُ محلٌ لأنَّ اللهَ تعالَى لا يحويهِ مَكانٌ فـ " اللهُ تعالَى كانَ ولا مكانَ ، ثمَّ خلقَ المكانَ ، وهوَ الآنَ على ما كانَ قبلَ خلقِ المكانِ " (١٦٢) ؛ وإنّما هوَ اختصاصُ شيءٍ مِن أشياءَ ، وتشريفُ شيءٍ مِن أشياءَ٠

وَكذلكَ يبيّنُ ابنُ مالكٍ دلالةَ اليومِ واختصاصهِ وعمومهِ بالخروجِ عن الاختصاصِ ،وذلك بقولهِ: " ٠٠٠وكذا اليومُ ،لأنَّ اليومَ عندَ العربِ لا يختصُّ بالنهارِ إلاّ بقرينةٍ مثلِ أنْ يقالَ

:لا آتيكَ في يومٍ ولا ليلةٍ ،فإنْ قُلنا :لا آتيكَ يوماً ولمْ تُقْرِنْهُ بـ "ليلةٍ "كانَ بمعنَـى "وقتٍ" و"حينٍ" قالَ اللهُ تعالَى :(إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ) (١٦٣) ، وَهذا لا يختصُّ بليلٍ ،ولا نهارٍ ،لأنَّ المرادَ بهِ وقتُ الاحتضارِ والنّزعِ ".(١٦٤)

فَإذا اقترنَ اليومُ عندَ العربِ كانَ مختصّاً وإلاّ فإنّهُ يخرجُ إلى معنَى آخرٍ يقتضيهِ المقامُ، فعدمُ الاختصاصِ ليومٍ معيّنٍ جاءَ لعدمِ وجودِ قرينـةٍ ، ولكنَّ هذا لا يمنـعُ أنَّ هنـاكَ دلالـةً أخرَى تحدّدُ معنـىً إضـافياً يُرَى من خلالِ السياقِ الذي تـردُ فيهِ كما تبيّنَ أنّ اليومَ هوَ تحديدًا وقتَ الاحتضارِ ٠

ويَرَى بعضُ النّحاةِ أنَّ إذْ تحملُ دلالةَ الإبهامِ في الجميعِ ، ومِنْهُ حينَ تقترنُ ،إذ بـ يوم ، قالَ ابنُ يعيشَ : " فأمّا" إذْ" فمبهمةٌ في جميعِ الزمانِ الماضِي لا اختصاصَ لها بزمانٍ منهُ دونَ آخرٍ بلْ هيَ مبهمةٌ في الجميعِ "(١٦٥) ، والفرقُ بين الأمرينِ أنّ دلالةَ اليوم تحتاجُ إلى قرينةٍ للوصولِ إلى المعنَى المقصودِ ، بينما "إذ" هِي فِي نفسِها مبهمـةٌ فِي الجميـعِ ، ولا اختصـاصَ لهـا بـزمنٍ معيّنٍ ٠

وَقَدْ تابعَ الخُضَريّ ابنَ مالكٍ فِي ذاتِ الرّأيِ ،إذْ قالَ : " قولهُ غيرَ محدودٍ أي ليسَ لـه اختصاصٌ أصلاً ، ومِنهُ يومٌ لأنّهُ لا يختصُ بالنهارِ إلا بقرينةِ كأنْ يقالُ : ما رأيتُه يوماً ولا ليلةً،وإلاّ كانَ بمعنَى وقتٍ و حينٍ فلا يختصُ بليلٍ و لا نهارٍ ".(١٦٦)

وفِي إيجازٍ لأهمِّ النتائجِ التي توصّلتْ إليهِ الدّراسةُ :

- ظهرَ أنَّ أقربَ معنَىً للاختصاصِ في الدّرسِ النّحويّ هوَ " التّفردُ " ، فكلُّ شيءٍ اختصَّ بشيءٍ فهوَ متفردٍ بهِ ، كاختصاصِ (لَمْ) بجزمِ الفعلِ المضارعِ ، واختصاصِ حروفِ الجرِّ بالأسماءِ ٠

- إنَّ موضوعَ الاختصاصِ لا يَقتصرُ على موضوعةٍ واحدةٍ ؛ وإنّما لها مِن الأهميّةِ والميزةِ بأنْ يشملَ موضوعاتٍ كثيرةً ، ومسائلَ متعددةٍ تتفاضلُ فيما بينَها ، لِيظهرَ ما يختصُّ وينفردُ ، ويتركُ غيرَه للعمومِ لعدمِ شمولهِ ٠

- إنَّ مِن أهمِ أساسياتِ اللّغةِ أنْ تقومَ على قواعدَ لا تتغيرُ من جهةِ التركيبِ ، ومِن هُنا يأتِي الاختصاصُ جزءاً مرتبطاً بالقواعدِ التي وضعَها النّحويونَ ، فكلُّ قاعدةٍ تحملُ في طياتِها اختصاصاً نظرًا لتشابهِ الوظيفةِ التي تتّسمُ بها القاعدة والاختصاص٠

- لَمْ يكنْ استعمالُ مصطلح " الاختصاصِ " متفقاً عليهِ عندَ النحاةِ ، لِذا فقدْ وجدنَا كلماتٍ عِدّةً ، إمّا مرادفةً لهُ ، أو قريبةً منهُ ، كمَا أنّ الاهتمامَ بالاختصاصِ من قبلِ النّحاةِ جاءَ في عصرِ الشروحاتِ والحواشِي نظراً لأنَّ الدرسَ باتَ قريباً من المنطِقِ ،وتحديدِ المسائلِ وتصفيتِهِ ، وهوَ أمرٌ يسيرُ معَ ما جاءَ بهِ لفظُ " الاختصاصُ "٠

- وَمِنْ خِلالِ نظرةٍ شاملةٍ لمادةِ البحثِ يمكنُ تقسيمُ الاختصاصُ على أنواعٍ ، فمِنْهُ :
  الاختصاصُ المشتركُ ، كاختصاصِ الرّفعِ بالفاعلِ ، ولكنّهُ لا ينفردُ بهذا الاختصاصِ ، فالمبتدأُ ،واسمُ كانَ ، ونائبُ الفاعلِ٠٠كلُّها مختصّةٌ بالرّفعِ ، وكذا الحالُ في المنصوباتِ،

واختصاصُ الملازمةِ ، أي الالتزامُ في الدخولِ ، وهوَ مثلُ دخولِ السِّين وسَوفَ بالفعلِ المضارعِ ، واختصاصُ البِنيةِ ، كاختصاصِ (فُعِلَ) بنائبِ الفاعلِ ، واختصاصُ العلامةِ ، كاختصاصِ الفعلِ الماضِي بالتاءِ ٠

وختاماً نسأَلُهُ تعالَى أنْ يختصّنَا برحمتهِ ، ولا يَحْرِمنا مِن رؤيتهِ إنّهُ نِعمَ المولَى ونِعمَ النّصيرُ

والحمدُ للهِ أولاً وآخراً٠

ثبت المصادر والمراجع

١ ـ الإتقان في علوم القرآن : أبو بكر عبد الرحمن السيوطي (ت٩١١هـ) ، تحقيق :محمد سالم هاشم ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ، ٢٠٠٧م٠

٢ ـ ارتشاف الضرب عن لسان العرب : أبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف النحوي الأندلسي(ت٧٤٥هـ)تحقيق:مصطفى أحمد النماس مطبعة المدني،القاهرة ،١٩٨٤م٠

٣ ـ أسرار العربية : أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن ابن الانباري(ت٥٧٧هـ) ،تحقيق : محمد بهجة البيطار ،المجمع العلمي العربي ،مطبعة الترقي ،دمشق ،١٣٧٧هـ ـ١٩٥٧م ٠

٤ ـ أسرار النحو: ابن كمال باشا (ت٩٤٠هـ) ، تحقيق : أحمد حسين حامد ، منشورات دار الفكر ، عمّان (د.ت) ٠

٥ ـ الأشباه والنظائر في النحو : أبو بكر عبد الرحمن السيوطي ، الطبعة الأولى، وضع حواشيه :غريد الشيخ ،دار الكتب العلمية ،بيروت- لبنان ،١٤٢٢هـ ـ٢٠٠١م٠

٦ ـ الأصول ـ دراسة أبيستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي : الدكتور تمام حسان ،الطبعة الأولى ، الشركة الجديدة ، دار الثقافة البيضاء ،١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م٠

٧ ـ أصول النحو العربي : الدكتور محمد خير الحلواني ، الطبعة الأولى ، مطبعة الشرق، حلب ، ١٩٧٩م٠

٨ ـ أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث: الدكتور محمد عيد ، الناشر : عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٣م٠

٩ ـ الأعمال الكاملة للشيخ معروف النَّودَهي البرزنجي الكردي(ت١٢٥٤هـ) ، القسم الثاني المجموعة النحوية والصرفية : دراسة وتحقيق : السيد بابا علي بن الشيخ عمر القرداغي ، وآخرون، مطبعة العاني ، بغداد،١٩٨٥٠

١٠ـ ألفية ابن مالك ، محمد بن عبد الله بن مالك (ت٦٧٢هـ) ، بخط : يحيى سلوم العباسي ، مكتبة النهظة ، بغداد ،١٩٨٤م٠

١١ ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : أبو البركات ابن الانباري ،تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ،الطبعة الرابعة ،دار إحياء التراث العربي ،المكتبة التجارية الكبرى ،مصر ،١٣٨٠هـ ـ١٩٦١م٠

١٢ ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : أبو محمد ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ،طبع بمطابع العبور الحديثة ، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير ، القاهرة ،٢٠٠٤م٠

١٣ ـ بدائع الفوائد : أبو بكر شمس الدين ابن القيم الجوزية (ت٧٥١هـ) : اعتنى به وراجعه : محمد عبد القادر الفاضلي، والدكتور : أحمد عوض أبو الشباب ، شركة أبناء شريف الأنصاري للطباعة والنشر والتوزيع ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، صيدا ـ بيروت ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م٠

١٤ ـ البرهان في علوم القرآن : بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت٧٧٤هـ) ، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م٠
١٥ ـ التحرير والتنوير: محمد الطاهر ابن عاشور(ت١٢٨٤هـ) ، الطبعة الأولى ، مؤسسة التأريخ ، بيروت ـ لبنان ، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م٠
١٦ ـ التعريفات : أبو الحسن علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني(ت٨١٦هـ) ،تحقيق:الدكتور أحمد مطلوب ،دار الشؤون الثقافية ،بغداد ،١٤٠٦هـ ـ ١٩٦٨م٠
١٧ ـ تفسير البحر المحيط:أبو حيان الأندلسي،مطابع النصر الحديثة ،الرياض،(د- ط)٠
١٨ ـ التفسير الكبير(مفاتيح الغيب) : محمد بن عمر الرازي (ت٦٠٦هـ) الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية ، طهران ، (د٠ت)٠
١٩ ـ التوقيف في مهمات التعاريف : محمد عبد الرؤوف المناوي ، تحقيق : الدكتور محمد رضوان الداية ، الطبعة الأولى ، الناشر : دار الفكر المعاصر ، ١٤١٠هـ٠
٢٠ ـ الجَنَى الداني في حروف المعاني : الحسن بن قاسم المرادي(ت٧٤٩هـ) ،تحقيق : الدكتور فخرالدين قباوة ـ الأستاذ محمد نديم فاضل ، الطبعة الأولى ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م٠
٢١ ـ حاشية الأمير(ت١٢٣٢هـ) على مغني اللبيب على هامش المغني ، الطبعة الأولى المطبعة الأزهرية ، مصر ، ١٣١٧هـ٠
٢٢ ـ حاشية الخضري (ت١٢٨٨هـ)على شرح ابن عقيل : محمد الخضري ،مطبعة البابي الحلبي القاهرة ،١٩٤٠م٠
٢٣ ـ حاشية السجاعي (ت١١٩٧هـ) على شرح ابن عقيل ، المطبعة العامرة العثمانية ، ١٣٠٧ هـ ٠
٢٤ ـ حاشية الصبان (ت١٢٠٦هـ)على شرح الأشموني (ت٩٢٩هـ) ومعه الشواهد للعيني :محمود ابن الجميل ، ط ١، مكتبة الصفا ،القاهرة ،١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م
٢٥ ـ حاشية العدوي (ت١٢٣٢هـ) على شرح شذور الذهب ، دار الكتب العربية للحلبي ، مصر ، (د٠ت)٠

٢٦ ـ حاشية مصطفى محمد عرفة الدسوقي(ت١٢٣٠هـ) على مغني اللبيب ، ضبطه وصححه ووضع حواشيه : عبد السلام محمد أمين ، الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م٠
٢٧ ـ حاشية الملوي على شرح المكودي على ألفية ابن مالك ، الطبعة الأولى ، المطبعة الخيرية ، المنشأ بحوش عطى بجمالية مصر المحمية ، ١٣٠٥هـ ٠
٢٨ ـ حاشية ياسين على شرح أحمد بن الجمال عبد الله الفاكهي(ت٩٧٢هـ) على متن قطر الندى : مطبعة التقدم العلمي ، مصر ،(د- ت)
٢٩ ـ حاشية ياسين بن زين الدين الحمصي (ت١٠٦١هـ) على شرح التصريح على التوضيح: خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ) ، راجعه : اسماعيل عبد الجواد عبد الغني ، حقق وشرح شواهده:أحمد السيد سيد أحمد،المكتبة التوفيقية،القاهرة ـ مصر (د٠ت)
٣٠ ـ خزانة الأدب ولب لباب العرب:عبد القادر البغدادي(١٠٩٣هـ)تحقيق وشرح :عبد السلام هارون ،الطبعة الأولى ،نشر :مكتبة الخانجي ،القاهرة ،١٤٠٩هـ-١٩٨٩م٠
٣١ ـ الخصائص : أبو الفتح ابن جني (ت٣٩٢هـ) : تحقيق : محمد علي النجار ،مطبعة دار الكتب المصرية ،١٣٧١هـ-١٩٥٢م٠
٣٢ ـ الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون ، شهاب الدين أبي العباس المعروف

بالسمين الحلبي(ت٧٥٦هـ) تحقيق :علي محمد معّوض :،الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م .
٣٣ ـ ديوان جرير ، تحقيق : نعمان أمين طه ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٩م٠
٣٤ ـ ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق : كريم البستاني ، مكتبة صادر، بيروت، ١٩٥٣م٠
٣٥ ـ سر صناعة الإعراب ، ابن جني ،تحقيق : مصطفى السقا،وآخرين،مصر،١٩٥٤م
٣٦ ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك :أبو عبد الله ابن عقيل(ت٧٦٩هـ) ،تحقيق :محمد محيي الدين عبد الحميد ،الطبعة الرابعة عشر ،دار الفكر ،المكتبة التجارية الكبرى مطبعة السعادة ،مصر ،١٣٨٤هـ-١٩٦٤م٠
٣٧ ـ شرح ابن الناظم(ت٦٨٦هـ) على ألفية ابن مالك: أبو عبد الله ابن مالك ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ،الطبعة الأولى ،منشورات محمد علي بيضون ،دار الكتب العلمية ،بيروت- لبنان ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م٠
٣٨ ـ شرح جمل الزجاجيّ ، ابن عصفور الاشبيليّ (ت ٦٦٩ هـ) تحقيق : الدكتور صاحب أبو جناح ، الطبعة الأولى ، إحياء التراث الإسلامي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ١٩٨٢م٠
٣٩ـ شرح الحدود النحوية ، الفاكهي (ت٩٧٢هـ) ، دراسة وتحقيق : الدكتور زكي فهمي الآلوسي ، مطبعة جامعة الموصل ، ١٩٨٨م٠
٤٠ ـ شرح حسن الكفراوي (ت١٢٠٢هـ) على متن الآجرومية : الناشر دار البصيرة ، الإسكندرية – مصر ،١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م٠
٤١ ـ شرح الدماميني على مغني اللبيب ،محمد بن أبي بكر الدّماميني ،(ت ٨٢٨ هـ) الطبعة الأولى، مؤسسة التأريخ العربي ، ١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٧ م .
٤٢ ـ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : ابن هشام الأنصاري ،تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير،القاهرة ـ مصر ،٢٠٠٤م٠
٤٣ ـ شرح العقيدة الواسطية ،أبو العباس أحمد ابن تيمية(ت٧٢٨هـ):محمد خليل هراس ،ط١،الناشر : الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية ، ١٤٣١هـ ـ ١٩٩٢م٠
٤٤ ـ شرح قطر الندى : ابن هشام ،تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الثالثة عشرة دار الفكر ،(د- ت)٠
٤٥ ـ شرح كافية ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ)،رضي الدين بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٨هـ)تحقيق: احمد السيد احمد ، الطبعة الأولى،المكتبة التوفيقية ،(د. ت)٠
٤٦ ـ شرح الكافية الشافية : ابن مالك ،تحقيق : الدكتور عبد المنعم هريدي ،الطبعة الأولى السعودية ،١٩٧٢م٠
٤٧ ـ شرح المفصل : موفق الدين ابن يعيش ، عالم الكتب - بيروت ، مكتبة المتنبي ، القاهرة (د- ت)٠
٤٨ ـ شرح المكودي (ت٨٠١هـ)على ألفية أبن مالك : أبو زيد المكودي ،مصر دار العهد الجديد ،(د- ت)٠
٤٩ ـ علل النحو ، أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت٣٨١هـ) ، تحقيق : محمود محمد محمود نصار ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م٠
٥٠ ـ الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية ، ابن الخباز (ت ٦٣٩هـ) ، تحقيق : حامد محمد العبدلي ، الطبعة الأولى ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م٠
٥١ ـ القاموس المحيط ، محمد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت٨١٧هـ) ،دار

الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٨٣م٠

٥٢ ـ الكتاب : عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بـ سيبويه (ت١٨٠هـ) ، علق عليه ووضع حواشيه وفهارسه : الدكتور إميل بديع يعقوب ، الطبعة الأولى منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م٠

٥٣ ـ اللباب في علل البناء والإعراب : أبو البقاء العكبري(ت٦١٦هـ) ،تحقيق : غازي مختار طليمات ،الطبعة الأولى ، دار الفكر دمشق ،١٩٩٥م٠

٥٤ ـ لسان العرب ، أبو الفضل جمال الدين محمد بن منظور (ت٧١١هـ) ، طبعة مصورة عن طبعة بولاق ، المؤسسة العامة للتأليف والأنباء والنشر ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، مطابع كوستا توماس وشركاه ، القاهرة ،(د.ت)٠

٥٥ ـ المحكم والمحيط الأعظم في اللغة ، علي بن إسماعيل بن سيده(ت٤٥٨هـ) ، تحقيق : مصطفى السقا ، والدكتور حسين نصار ، الطبعة الأولى ، مطبعة البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة ، ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٨م٠

٥٦ ـ معاني النحو : الدكتور فاضل صالح السامرائي ، مطبعة التعليم العالي في الموصل ، ساعدت جامعة بغداد على نشره ، بغداد ، ١٩٨٩م٠

٥٧ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ابن هشام ،تحقيق :محمد محيي الدين عبد الحميد مطبعة المدني ، القاهرة ،(د- ت)٠

٥٨ ـ المفصل في علم العربية : محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ) ،الطبعة الثانية ، دار الجيل ،بيروت(د- ت)٠

٥٩ ـ المقتصد في شرح الإيضاح : أبو بكر عبد القاهر الجرجاني(ت٤٧١هـ)،تحقيق : الدكتور كاظم محمد بحر المرجان ،الجمهورية العراقية ،وزارة الثقافة والإعلام ،دار الرشيد للنشر ،المطبعة الوطنية ، عمان ،١٩٨٢م٠

٦٠ ـ المقتضب : أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(ت٢٨٥هـ) ،تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ،عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٦٣م

٦١ ـ منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل : محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الرابعة عشر ، مطبعة السعادة ، مصر ، ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٥م٠

٦٢ ـ النحو الوافي : عباس حسن ، الطبعة الأولى ، الناشر مكتبة المحمدي ، بيروت- لبنان ، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م٠

٦٣ ـ همع الهوامع في شرح جمع الحوامع ،جلال الدين السيوطي (ت ٩١١) تحقيق: عبد الحميد هنداوي المكتبة التوفيقية (د. ت) .

الهوامش

١. لسان العرب : مادة(خص)
٢. المحكم والمحيط الأعظم :مادة(خص)
٣. التوقيف في مهمات التعاريف :١٧٨
٤. منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل : ٢٠/١
٥. سر صناعة الإعراب :٢٢٢/١
٦. التعريفات : ٥٤
٧. مغني اللبيب : ٤٢٠/٢
٨. أسرار العربية : ٣٨٧
٩. الكتاب : ٣ /٢٣٨
١٠.شرح الكافية الشافية : ٣/ ١٤٣٨

١١.الكتاب : ١٩٩/٢
١٢.المقتضب : ٤/ ١٢٣٧
١٣.الدر المصون : ٤/ ١٧٧
١٤.شرح الرضي على الكافية: ١١٤/٤
١٥.همع الهوامع : ١٠٥/١
١٦.سورة محمد / ٢٢
١٧.أسرار العربية : ١٢٥
١٨.الغرة المخفية : ٢/ ٤٣٧
١٩.شرح ابن عقيل : ١/ ٣١٩
٢٠.مغني اللبيب : ١/ ٢٠٤
٢١.حاشية الصبان على شرح الاشموني : ١/ ٤٠٣
٢٢.الكتاب : ٣ /٣٥١
٣٢.المقتضب : ١/ ١٠٢
٢٤.شرح الرضي على الكافية: ١٠٦/١
٢٥.الأشباه النظائر في النحو: ٢٨/٢
(*) قلعة بالروم : القاموس المحيط : مادة (سمند)
٢٦.شرح الرضي على الكافية : ١١٤/٤
٢٧. ينظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب : ٨٦/١
٢٨.البيت في الإنصاف : ٢٠٥/١، وخزانة الأدب : ٤٢٦/٥-٤٢٧
٢٩.مغني اللبيب : ٣١/١
٣٠.شرح الدماميني على مغني اللبيب : ١٢٧/١
٣١. مغني اللبيب :٣٤٢/٢
٣٢. البيت لـ جرير في ديوانه : ٨١٣ ، والكتاب : ٣٢٢/٤ ، وخزانة الأدب : ٦٩/١
٣٣. ينظر : حاشية الدسوقي على مغني اللبيب : ٣٠٢/٢
٣٤. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل : ٢١/١
٣٥. شرح ابن عقيل : ١/ ٢

(٣٢)

٣٦.شرح ابن الناظم : ٤٣
٣٧.حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل : ٩/١
٣٨. الأصول : ١٢٥
٣٩. أسرار العربية : ٢٧٦
٤٠. همع الهوامع : ٤٧٩/٢
٤١. الأعمال الكاملة للشيخ معروف النودهي : القسم الثاني المجموعة النحوية والصرفية : ٢٩٠
٤٢. سورة الإنسان : ٤١
٤٣.حاشية الخضري على شرح ابن عقيل : ٢٥/١
٤٤. ينظر : الدر المصون : ٦/ ٤٣٦
٤٥. الجني الداني : ٣٤٤-٣٤٥
٤٦. أصول النحو العربي : ٣٣٥
٤٧. أسرار العربية : ٢٥٣
٤٨. أصول النحو العربي : ١٥٣-١٥٤

٤٩. الجني الداني : ٢٥-٢٦
٥٠. حاشية الصبان على شرح الاشموني : ٩١/١
٥١.المفصل : ٣٠
٥٢. شرح المفصل : ١٠٩/١
٥٣. تفسير الرازي : ٤٠/١
٥٤. بدائع الفوائد : ٤٦/١
٥٥. شرح المفصل : ٣/ ٨٦
٥٦. همع الهوامع : ٢٢٣/١
٥٧. أسرار العربية :٢٧٦
٥٨. شرح الرضي على الكافية : ٤٤/١
٥٩.اللباب في علل البناء والإعراب : ٣٥٢/١
٦٠.حاشية الخضري على شرح ابن عقيل : ١٣٥
٦١.أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ٧٨/١
٦٢.حاشية الملوي على شرح المكودي : ١٦/١
٦٣.حاشية ياسين على شرح التصريح : ٣٢٩/١
٦٤.أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ٨٠/١
٦٥.متن ألفية ابن مالك :٧
٦٦.حاشية الخضري على شرح ابن عقيل : ٥٥/١
٦٧.شرح ابن الناظم : ٣٧
٦٨.الأشباه والنظائر : ٣٧/٢
٦٩.البقرة :٢٢١
٧٠.شرح ابن الناظم : ٤٤
٧١.شرح الرضي على الكافية : ٢٣٣/١

(٣٣)

٧٢.الحاقة :١٣
٧٣.أوضح المسالك إلى ألفية أبن مالك : ١١٩/٢-١٢٠
٧٤.علل النحو: ٣٩٠
٧٥.ينظر همع الهوامع : ٥٨٦/١
٧٦.شرح قطر الندى : ٢٦٣
٧٧.شرح الكافية الشافية : ٤٨٠/١
٧٨.شرح شذور الذهب : ٣٠٣
٧٩.البيت للنابغة الذبياني في ديوانه :٢٤ ، الإنصاف : ٤٧٩/٢ ، خزانة الأدب : ٢٥١/١٠-٢٥٣
٨٠.حاشية الصبان على شرح الأشموني :٤٤٣/١-٤٤٤
٨١.اللباب في علل البناء والإعراب : ٢٢٧/١
٨٢.الجني الداني في حروف المعاني : ٢٩١
٨٣.ينظر، النحو الوافي : ٥٦٢/١
٨٤.حاشية الصبان على شرح الأشموني : ١٦٤/٢
٨٥.شرح الحدود النحوية : ١٠٥
٨٦.حاشية الخضري على شرح ابن عقيل : ١٨٧/١
٨٧.الكتاب : ٤٨٠/١

٨٨.ارتشاف الضرب :٢٢٦/٢
٨٩.شرح قطر الندى : ٣٢١
٩٠.شرح المفصل : ٤٣/٢
٩١.شرح جمل الزجاجي :٢٢٧/١
٩٢.المقتصد في شرح الإيضاح : ٨٧٢/٢
٩٢.ينظر : شرح ابن عقيل : ٢٩٧/٢
٩٣.حاشية ياسين على شرح الفاكهي : ١٢٧/٢
٩٤.أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ٧٧/٣
٩٥.ينظر، حاشية ياسين على شرح التصريح : ٩٥/٣
٩٦.الأنفال : ٩٦
٩٧.الأنفال : ٣٠
٩٨.حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٣٧٧/٢-٣٨٨
٩٩.ينظر، شرح الكافية الشافية : ٩٣٤/٢,٩٣٧
١٠٠.متن ألفية ابن مالك : ٢٨
١٠١.حاشية الخضري على شرح ابن عقيل : ١١/٢
١٠٢.علل النحو :٦٠٠
١٠٣.مغني اللبيب : ٢٧٤/١
١٠٤.حاشية الدسوقي على مغني اللبيب : ١٥٥/٢
١٠٥.البيت لـ يزيد ابن الحكم ، الكتاب : ٣٩٥/٢،الإنصاف : ٦٩١/٢، وخزانة الأدب : ٤٩٥/١
١٠٦.مغني اللبيب : ١٣٩/١
١٠٧.الضحى : ٥
١٠٨.الأشباه والنظائر : ٢٥١/٢
١٠٩أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك :٢٨٤/١
١١٠.البقرة :٢١٦
١١١.شرح ابن عقيل : ٣٤٣/١
١١٢.شرح المكودي : ٤٠
١١٣.حاشية ياسين على شرح التصريح : ٥١/١
١١٤.شرح الرضي على الكافية : ١٤١/١
١١٥.شرح ابن عقيل : ٣٣٣/٢
١١٦.أسرار النحو : ٩١
١١٧.حاشية الخضري على شرح ابن عقيل : ١٠٥/٢
١١٨.آل عمران :٧٤
١١٩.تفسير البحر المحيط : ٤٤٤/١
١٢٠.حاشية ياسين على شرح الفاكهي : ١١٨/٢
١٢١.اللباب في علل البناء والإعراب : ٢٠٧/١
١٢٢.معاني النحو : ٢٨٠/١
١٢٣.الكتاب : ٢٦٥/٣
١٢٤.أسرار العربية : ٢١٧
١٢٥.شرح الكفرواي على الأجرومية : ٢٥١
١٢٦.أسرار العربية : ٢٥-٢٦

١٢٧.اللباب في علل البناء والإعراب : ٢٢٨/١
١٢٨.شرح الكافية الشافية : ١٧٠/١
١٢٩.المقتضب : ١٤٢/٢
١٣٠.حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٤٢/٣
١٣١.معاني النحو : ٦٧٣/٤
١٣٢.مغني اللبيب : ٢٠٨/١
١٣٣.حاشية الدسوقي على مغني اللبيب : ٥/٢
١٣٤حاشية الأمير على مغني اللبيب : ١٧٥ /١
١٣٥.اللباب في علل البناء والإعراب : ٤٩/١
١٣٦.شرح الرضي على الكافية : ٦/٤ـأكد
١٣٧.ينظر، حاشية الدسوقي على مغني اللبيب : ٤٧/١
١٣٨.البرهان في علوم القرآن : ٢٤١/٤
١٣٩.معاني النحو : ٦٧٩/٢
١٤٠.مغني اللبيب : ٤٩٦/٢
١٤١.حاشية الدسوقي على مغني اللبيب : ١٠٨/٣
١٤٢.الحشر : ٢٠
١٤٣.الإتقان في علوم القرآن : ٢٨٨/١

١٤٤.التحرير والتنوير : ٤١٧/٩
١٤٥.حاشية الدسوقي على مغني اللبيب : ١٠٨/١
١٤٦.معاني النحو : ٥٣/١
١٤٧.البقرة : ٦٥
١٤٨.الخصائص : ١٥٨/١
١٤٩.المحكم والمحيط الأعظم : ٢٥/٣
١٥٠.تفسير البحر المحيط : ٣١٨/١
١٥١.الدر المصون :٢٥٢/٢
١٥٢.مريم : ٢٩
١٥٣.أسرار العربية : ١٣٤-١٣٥
١٥٤.الفرقان : ١٠
١٥٥.تفسير البحر المحيط : ١٠٢/١١
١٥٦.خزانة الأدب : ٣٣٨/٣
١٥٧.البقرة : ١٢٥
١٥٨.تفسير الرازي : ٣٨٦/٢
١٥٩.الأعراف : ٧٣
١٦٠.يوسف : ٨٧
١٦١.تفسير البحر المحيط : ٦١١/١
١٦٢.شرح العقيدة الواسطية : ١٦٦/١
١٦٣.القيامة : ٣٠
١٦٤.شرح الكافية الشافية : ٩٤١/٣-٩٤٢
١٦٥.شرح المفصل : ١٨/٣
١٦٦.حاشية الخضري على شرح ابن عقيل : ١٠/٢

Dr. Emad Majeed Ali Mufriji & Dr.Khairuddin Fattah Issa Al Qassimi
Lecturer Lecturer
Kirkuk University
College of Education

Abstract

The research is a clear attempt to show the skillfulness of the grammarians in using of the specification term in all subject and grammar issues whether theoretically or practically . so the grammarians aimed to analyze many grammatical issues after applying this term and its derivation to bring the grammatical lesson to suite the Arabicgrammer
The research curriculum is three section : (origin of grammar , in grammatical compositing and in grammatical semantic) and it came in this other depending on what is given as an outcome after reading of most simplified and prolonged grammatical books and checking the forms in which specification term comes throughout this book.

The importance of the research is in the role of this term by making the scientific item nearer in two ways , first : through separating grammatical combinations and to remove the abs lute which needs restriction. Second : through great cooperation between this term and grammatic rule.

The difference between rule and specification ,The rule is used to get at the basic element of language while specification includes a description of what basic element specified with in analyzing these rules.